جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الانسانية

التاريخ

تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

سايح ريم

يوم: //

الأزمة السورية اللبنانية وأبعادها الدولية (2006/1990).

لجنة المناقشة:

بقار أسامة	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
قري فاروق	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مقرر
عيادة علي	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عنا

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: / D.S.H./2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية –السنة الجامعية 2024- 2025
رقم : / ق.ع.إ / 2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): ساريح ريم ..رقم بطاقة الطالب: 202035037765 تاريخ الصدور: 2023

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

" الأزمة السورية الليبية وابعادها الدولية (2006/1990) "

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ 26/05/2025

توقيع المعني:

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAI
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE I
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2025/2024

بسكرة في 2025/05/26

الاسم واللقب الأستاذ المشرف :...قريري فاروق.....
الرتبة :...استاذ محاضر ب.....
المؤسسة الأصلية :...جامعة محمد خيضر بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة)..قريري فاروق.....ويصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبين:(ة) ..سايح رانية.....

.....

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر.....

والموسومة: بـ...الحكومة السورية المؤقتة وابعادها.....

.....السياسية والعسكرية.....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعها.

إمضاء المشرف

مصادقة رئيس القسم

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎ 033.50.1240

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

الحمد الله على احسانه وتوفيقه لنا ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه ونشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي الى رضوانه صلى الله عليه وسلم

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا الاتمام هذا البحث المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر الى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار

في مسيرة العلم والنجاح واكمال الدراسة الجامعية ،كما أتوجه بالشكر الكبير الى من

شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي " الأستاذ قري فاروق " الذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد وتوجيهاته لي وكل من له الفضل في انجازي لهذه الرسالة.

كما أتوجه بادعاء لكل من كان له معي كلمة صادقة او دعوة نافعة، داعية الله القدير ان يجزيه على خير جزاء .

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على الرسول الكريم سيد الأنبياء وخاتم المرسلين

"واخر دعواهم ان الحمد الله رب العالمين "

الحمد الله على لذة الإنجاز والحمدالله عند البدء والختام

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي ونجاحي

الى الذي زين اسمي باجمل الألقاب من دعمني بلاحدود واعطاني بلا مقابل من علمني ان نجاح كفاح وسلاحها العلم والمعرفة داعمي وسندي بعد الله فخري واعتزازي والدي . شكرا لكونك ابي .

والى من علمتني الاخلاق قبل ان اتعلمها الى الجسر الصاعد بي الى الجنة الى اليد الخفية التي زالت عن طريقي العقبات وضلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا امي محبوبتي ملهمتي .

الى من وهبني الله نعمة وجودهما والى مصدر قوتي وارضيا الصلبة وجدار قلبي المتين جداتاي

الى ضلعي ثابت الذي لايميل الى من رزقت بها سندا وملاذي الأول والأخير الى من ازالت عن طريقي اشواك الفشل اختي (رونق) .

الى اخوتي الغاليين وسندي في حياة ادامهم الله ضلعا ثابتا لي

(محمد العربي ،مصطفى ،يونس ،نضال وعلي تقي الدين) .

الى كل رفقاء الدرب التي بقيت كلماتهم واقعا في اذاننا الى صديقاتي العمر

الى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي ولم يبخل بعطاءه ، اساتذتي كل باسمه ومقامه .

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل وفقني الله واياكم الى الخير .

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....

مقدمة.....أ

الفصل الاول السياق التاريخي والسياسي لازمة السورية اللبانية

تمهيد: 8

المبحث الأول : جذور العلاقات السورية اللبنانية.....8

المطلب الأول : علاقات السورية اللبنانية (1943-1975) 8

أولًا : الحرب الأهلية اللبنانية 9

ثانيا: دور اتفاق الطائف في إعادة تشكيل العلاقات اللبنانية-السورية 11

المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الطائف 1990 18

المطلب الأول: آليات التواجد السوري في لبنان 18

المطلب الثاني: التحولات السياسية في لبنان في ظل الوجود السوري.....20

المبحث الثالث : التحولات السياسية في لبنان بعد 2005 21

المطلب الأول: اغتيال رفيق الحريري وردود الفعل الداخلية 21

المطلب الثاني: القرارات الدولية حول الأزمة 22

خلاصة الفصل : 24

الفصل الثاني تعقيدات الاجندات الاقليمية والدولية وتأثيرها على الأزمة

تمهيد 21
المبحث الأول : الابعاد الإقليمية للازمة 22
المطلب الأول : دور ايران في دعم التحالف سوري مع حزب الله 22
المطلب الثاني : موقف دول الخليج من ازمة (2005/1992)..... 25
أولا : المملكة العربية السعودية..... 25
ثانيا : موقف المملكة السعودية من حزب الله :..... 25
المبحث الثاني : الأبعاد الدولية 26
المطلب الأول : السياسة الأمريكية تجاه سوريا ولبنان..... 26
المطلب الثاني : الدور الفرنسي في الازمة اللبنانية السورية بعد 2005..... 30
المطلب الثالث : صدور قرار 1559 32
أولا : ظروف صدور القرار :..... 32
ثانيا : نص قرار مجلس الأمن رقم 1559..... 33
ثالثا : تداعيات القرار 1559 على العلاقات السورية اللبنانية 35
خلاصة الفصل : 36

الفصل الثالث تداعيات الازمة السورية اللبنانية وآثراها على المنطقة

تمهيد 38
المبحث الأول : انسحاب القوات السورية من لبنان 39
المطلب الأول : أسباب الانسحاب وأبرز الأحداث المرتبطة به..... 39
أولا أسباب الانسحاب :..... 39
ثانيا الأحداث المرتبطة بالانسحاب :..... 40

المطلب الثاني : أثر الانسحاب السوري على لبنان : 43
المبحث الثاني : انعكاسات الازمة في العلاقات الثنائية 46
المطلب الأول : طبيعة العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب 46
المطلب الثاني : تأثير الازمة على السيادة الوطنية في لبنان..... 48
المبحث الثالث : الأثر الإقليمي والدولي..... 50
المطلب الأول : تداعيات الازمة على استقرار المنطقة 50
المطلب الثاني : أطماع القوى الدولية والإقليمية في المنطقة..... 56
خلاصة الفصل : 59
خاتمة..... 62
الملاحق..... 64
قائمة المصادر والمراجع..... 76
الملخص .....

مقدمة

مقدمة

تُعد الأزمة السورية–اللبنانية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2006 من أبرز القضايا التي عكست تشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية. فقد أسفر اتفاق الطائف عام 1989 عن إنهاء الحرب، لكنه في الوقت ذاته فتح المجال أمام تعزيز الحضور السوري العسكري والسياسي في لبنان، ضمن تفاهمات إقليمية ودولية غير معلنة هدفت إلى ضمان استقرار البلد المنهك من الصراع.

وقد تم هذا الحضور السوري في سياق إقليمي ودولي اتسم بنوع من التوافق الضمني على الدور السوري، لا سيما في ظل التغيرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي وتغير موازين القوى في المنطقة. إلا أن هذا الدور بدأ يثير جدلاً واسعاً داخلياً وخارجياً، مع تزايد تأثير دمشق على القرار السياسي اللبناني، ما ولّد ردود فعل متباينة بين مؤيدين ورافضين لهذا النفوذ.

تصاعدت حدة الأزمة بعد عام 2001، حيث أدّت هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى تحولات في السياسة الدولية، وأصبحت سوريا تحت ضغوط متزايدة، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير 2005 ليمثل نقطة تحوّل فارقة، حيث تفجرت احتجاجات شعبية واسعة، وصدرت مواقف دولية أبرزها القرار 1559 لمجلس الأمن الدولي، الذي طالب بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وهو ما تحقق فعلياً بخروج القوات السورية في أبريل 2005.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال سعيها لفهم طبيعة العلاقات السورية–اللبنانية خلال هذه المرحلة الحرجة، وتسليط الضوء على أبعاد الأزمة وتشعباتها، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التوازنات الإقليمية والدولية. كما تسهم في إبراز مواقف القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ودور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، في التأثير على مسار الأزمة وتوجيه تطوراتها.

إن دراسة هذه المرحلة تتيح فهماً أعمق للتفاعلات السياسية الداخلية في لبنان، وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، فضلاً عن كونها تساهم في تحليل السياسات التي اتُبعت من قبل الأطراف المعنية، بما يساعد على بلورة رؤى أكثر شمولاً لفهم العلاقات بين البلدين في سياقها التاريخي والسياسي.

كما تهدف هذه الدراسة إلى، تحليل جذور الأزمة السورية–اللبنانية وأبعادها الإقليمية والدولية، ودراسة تشابك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تصعيد الأزمة. ونسعى كذلك الى تسليط الضوء على أدوار القوى الكبرى والمنظمات الدولية في مسار الأزمة. وتقييم تأثير هذه الأزمة على العلاقات السورية–اللبنانية وعلى الاستقرار الإقليمي والدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جذور الأزمة السورية–اللبنانية خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2006، مع التركيز على أبعادها الإقليمية والدولية، واستجلاء طبيعة التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تصعيدها. كما تسعى إلى تسليط الضوء على أدوار القوى الكبرى والمنظمات الدولية في توجيه مسار الأحداث، إلى جانب تقييم تأثير هذه الأزمة على العلاقات الثنائية بين سوريا ولبنان، وعلى الاستقرار الإقليمي والدولي بشكل عام.

حدود الدراسة

تمتد هذه الدراسة زمنياً من عام 1990، وهو العام الذي دخل فيه اتفاق الطائف حيّز التنفيذ وأنهى الحرب الأهلية اللبنانية، إلى عام 2006 الذي مثّل محطة مفصلية بخروج القوات السورية من لبنان، واندلاع العدوان الإسرائيلي على لبنان. جغرافياً، تركز الدراسة على كل من سوريا ولبنان باعتبارهما الطرفين المباشرين في الأزمة، مع التطرق إلى الأبعاد الدولية التي أسهمت في تشكيل مساراتها وتطوراتها.

الإشكالية

شهدت المنطقة العربية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين تحولات سياسية واستراتيجية عميقة، انعكست آثارها على بنية العلاقات بين الدول العربية، كما أعادت تشكيل أدوار القوى

الإقليمية والدولية في المنطقة. وفي هذا السياق، برزت الأزمة السورية–اللبنانية كواحدة من أبرز الأزمات المركّبة التي تأثرت بتشابك المصالح الإقليمية والدولية، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة التفاعلات السياسية في المشرق العربي خلال تلك المرحلة.

ومن هنا تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية: **إلى أي مدى أسهم تشابك المصالح الإقليمية والدولية في توجيه مسار الأزمة السورية–اللبنانية خلال الفترة ما بين 1990 و2006؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وجب طرح مجموعة من التساؤلات لمعرفة ملامح الموضوع والتي تمثلت في :

- **فيما يتمثل السياق التاريخي والسياسي للأزمة السورية اللبنانية (1990–2006) ؟**
- **كيف ساهم اتفاق الطائف في إعادة تشكيل العلاقات السورية اللبنانية ؟**
- **فيما تجلت التحولات السياسية في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري ؟**
- **ما هي أبعاد الإقليمية والدولية وتأثيرها على الازمة ؟**
- **كيف أثر قرار الاممي 1559 على الأزمة السورية اللبنانية ؟**
- **ما هي تداعيات الأزمة السورية اللبنانية وأثرها على المنطقة العربية ؟**

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المتعلقة بالعلاقات السورية–اللبنانية:

_ خالدة إبراهيم خليل الحبيطي، الأزمة السورية–اللبنانية وأبعادها الإقليمية والدولية (2005–2006)، مركز الدراسات الإقليمية. ركزت هذه الدراسة على طبيعة العلاقات السورية–اللبنانية في مرحلة ما بعد الانسحاب السوري، مع تحليل الأبعاد الإقليمية والدولية التي أحاطت بالأزمة، وقد أفادتني في توضيح أطر التفاعل بين الطرفين وتأثير المحيط الخارجي عليها.

_ عامر كامل أحمد، العلاقات السورية–اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مجلة الدراسات الدولية. تناولت الدراسة التأثيرات المباشرة للانسحاب السوري عام 2005 على

العلاقات الثنائية، وعلى الاستقرار الداخلي في كل من لبنان وسوريا، مما ساعدني على تحليل تحولات العلاقة بعد ذلك الحدث المفصلي.

_ نجلاء موسى أبو الحصين، المتغيرات السياسية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005–2013)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة. تناولت العلاقة السورية–اللبنانية ضمن سياق أوسع للمتغيرات السياسية في لبنان، خاصة بعد اغتيال رفيق الحريري، وقد استفدت منها في تحليل تأثير التحولات الداخلية على علاقات لبنان الإقليمية والدولية، لا سيما مع سوريا.

ثانيا: الدراسات التي تناولت النظام السياسي اللبناني بعد اتفاق الطائف واغتيال الحريري:

_ لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2010/2009. تناولت هذه الدراسة النظام السياسي اللبناني في مرحلة ما بعد الطائف، وساهمت في توضيح كيف شكّل الاتفاق نقطة انطلاق لترسيخ النفوذ السوري، وقد استفدت منها في فهم الخلفية السياسية التي نشأت فيها الأزمة.

_ علي مراد كاظم، عدم استقرار النظام السياسي في لبنان بعد عام 2005 وأبعاده الداخلية والإقليمية، مجلة أكيل للدراسات الإنسانية، جامعة كربلاء. ركزت هذه الدراسة على تداعيات اغتيال رفيق الحريري وما تبعه من عدم استقرار سياسي في لبنان، كما ناقشت تأثير هذا الاغتيال على العلاقات اللبنانية–السورية، وقد دعمت تحليلي لهذه المرحلة الحرجة.

ثالثا: الدراسات التي تناولت البعد الدولي، لا سيما الدور الأمريكي:

_ سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008. سلطت الدراسة الضوء على ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد نهاية

الحرب الباردة، وأثرها على الأزمات الإقليمية، وقد أفادتني في تحليل موقع لبنان وسوريا ضمن هذه الاستراتيجية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر.

عرض الموضوع :

لفهم الظاهرة موضوع الدراسة بشكل متكامل، تم تقسيم المذكرة إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة، متبوعة بملاحق، لها صلة بالموضوع.

تضمّنت المقدمة عرضًا عامًا لموضوع الدراسة، مع بيان أهدافه، وحدوده، ودوافع اختياره، بالإضافة إلى تحديد الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية. كما تناولت المقدمة المنهج المعتمد في معالجة الموضوع، وقدّمت عرضًا لمحتوى فصول البحث، مع الإشارة إلى طبيعة المصادر المعتمدة ونقدها، وبيان أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذا العمل.

الفصل الأول: السياق التاريخي والسياسي للأزمة السورية اللبنانية (1990- 2006)

وتناولت فيه جذور العلاقات السورية اللبنانية من حيث طبيعتها منذ الاستقلال الى الحرب الأهلية ودور اتفاق طائف في إعادة تشكيلها، ثم تطرقت الى مرحلة ما بعد اتفاق طائف تناولت فيها اليات التواجد السوري في لبنان والتحولات السياسية في ظل هذا التواجد، أما العنصر الثالث فقد أدرجت فيه بداية التحولات السياسية في لبنان بعد 2005.

الفصل الثاني: تعقيدات الأجندات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الأزمة:

عالجت في العنصر الأول الأبعاد الإقليمية للازمة الدور الإيراني في دعم التحالف السوري مع حزب الله اللبناني وموقف دول الخليج من الأزمة، ودورها في دعم المعارضة اللبنانية، أما ثاني عنصر فقد أدرجت فيه الأبعاد الدولية من خلال السياسة الأمريكية اتجاه سوريا في ظل الأزمة والدور الفرنسي في الأزمة اللبنانية بعد 2005، والقرار الأممي 1559 الخاص بالانسحاب السوري من لبنان.

الفصل الثالث : تداعيات الازمة السورية اللبنانية واثرها على المنطقة (2005-2006):

أبرزت فيه انسحاب القوات السورية من لبنان أسبابها وتأثير الانسحاب على التوازنات الداخلية اللبنانية، العنصر الثاني أدرجت فيه انعكاسات الازمة على العلاقات الثنائية من خلال طبيعة العلاقات بعد الانسحاب السوري من لبنان وتأثير الازمة على السيادة الوطنية في لبنان، اما العنصر الثالث فقد أوضحت فيه الأثر الإقليمي والدولي من خلال تداعيات الأزمة على استقرار المنطقة واطماع الدولية والإقليمية في المنطقة.

في النهاية وصلت إلى خاتمة حاولت من خلالها الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا الموضوع .

منهج البحث :

اعتمدت في هذا الموضوع على المنهج التاريخي باعتباره الأنسب لسرد الأحداث والوقائع التاريخية ، لكوننا نؤرخ لفترة هامة من حاضر منطقة الشرق الأوسط ، كما اعتمدت أيضا على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة في الفترة 1990 – 2006، وهذا من أجل الوصول إلى دراسة شاملة حول الموضوع بمختلف جوانبه.

أهم المصادر والمراجع :

لإنجاز هذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- **الكتب:**

- نعيم قاسم ، حزب الله – المنهج – تجربة – المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة). يقدم الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، سردًا تفصيليًا لتاريخ الحزب، أيديولوجيته، هيكليته التنظيمية، وتجربته السياسية والعسكرية في لبنان .يُعد هذا الكتاب مصدرًا أساسيًا لفهم تطور حزب الله من حركة مقاومة إلى فاعل سياسي مركزي في لبنان والمنطقة يُعتبر الكتاب مصدرًا مهمًا لفهم حزب الله من الداخل، حيث يوفر رؤية شاملة عن أيديولوجيته وتطوره التنظيمي والسياسي، ومع ذلك يُلاحظ أن الكتاب يقدم وجهة نظر الحزب دون تناول نقدي أو عرض لوجهات نظر معارضة، مما قد يؤثر على شمولية التحليل
- محمد حسين بزي، **الخديعة يوم أغتالت الفوضى الخلاقة رفيق الحريري**. من خلال اطلاعنا على هذا المقال استفدت منه كثيرا في فهم ازمة اغتيال رفيق الحريري وتكمن

اهميته في اعتماده على مصادر ووثائق مهمة من بينها وثائق ويكيليكس وتقارير التحقيق الدولية والقرار 1559 وقانون محاسبة سوريا هذه المصادر، قدم الكاتب تحليل معمق لاغتيال الحريري، مسلطًا الضوء على الأبعاد السياسية والإقليمية والدولية التي أحاطت بالحادثة، ومشيرًا إلى ما يراه تلاعبًا بالتحقيقات وتوجيهًا للاتهامات ضمن إطار مشروع "الفوضى الخلاقة."

- عماد الفطور، سياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب. يقدم الدكتور عماد القعقور تحليلًا معمقًا للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، مع التركيز على العوامل المؤثرة في صياغة هذه السياسة وتداعياتها على المنطقة العربية. استفدت منه لاعتماده على مجموعة متنوعة من المصادر والوثائق التي تدعم تحليله.
- فواز الطرابلسي ، تاريخ لبنان الحديث من الامارات الى اتفاق الطائف .

المجلات:

_ سليم الحص، الخارطة السياسية العربية من منظور لبناني ، مجلة مستقبل العربي، العدد 338 نيسان 2007، مركز الدراسات وحدة العربية .

_ سارة عبد الكاظم جراد، العلاقات السورية – اللبنانية بعد عام 2011 ،مجلة الدراسات دولية، العدد 69، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

_ عامر كامل احمد، العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35.

_ ناصر العسيري، التدخل الإيراني في الشأن العربي واثره على موازنة القوى الإقليمية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الأمير الحسين بن عبد الله للدراسات الدولية، جامعة الأردنية، عمان.

_علي مراد كاظم، عدم استقرار النظام السياسي في لبنان بعد عام 2005 وابعاده الداخلية والإقليمية، مجلة اكيل للدراسات الإنسانية، العدد 7 أيلول 2021، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.

_ريام محمد عبد الله، الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية كبرى، مجلة مدار سياسية، المجلد 1، العدد 2 سبتمبر 2017، جامعة تكريت، العراق.

صعوبات البحث

أكيد لا يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل لكن على الطالب أن يتحلى بالصبر، من بينها نذكر:

_ وجود نفس المعلومات في بعض المراجع والمتناقضة في كتب أخرى، مما أدى إلى صعوبة المقارنة بينها وتوظيفها في الموضوع.

_ صعوبة الحصول على بعض المصادر حول للموضوع.

الفصل الاول السياق التاريخي والسياسي لازمة السورية اللبانية

- تمهيد
- المبحث الأول : جذور العلاقات السورية اللبنانية

المطلب الأول : علاقات السورية اللبنانية (1943-1975)

المطلب الثاني: العلاقات السورية اللبنانية (1975-1989)

- المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الطائف 1990

المطلب الأول: آليات التواجد السوري في لبنان

المطلب الثاني: التحولات السياسية في لبنان في ظل الوجود السوري

- المبحث الثالث : التحولات السياسية في لبنان بعد 2005

المطلب الأول: اغتيال رفيق الحريري وردود الفعل الداخلية

المطلب الثاني: القرارات الدولية حول الأزمة

- خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد تحليل العلاقات السورية – اللبنانية من خلال الفترة الممتدة من الاستقلال وحتى ما بعد اتفاق الطائف مسالة ذات أهمية استراتيجية في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية في المشرق العربي. يتناول هطا الفصل جذور العلاقة بين البلدين، التي تشكلت ضمن سياقات استعمارية وجغرافية معقدة، وتطورت في ظل التداخل العميق بين الهويات الوطنية والمصالح الإقليمية. من خلال استعراض محطات مفصلة كالحرب الاهلية اللبنانية، واتفاق الطائف والوجود السوري في لبنان، يسعى الفصل الى تفكيك البنى السياسية التي شكلت تلك العلاقة، مع تسليط الضوء على التحولات التي شهدتها في ضوء التطورات الداخلية والإقليمية والدولية.

المبحث الأول : جذور العلاقات السورية اللبنانية

المطلب الأول : العلاقات السورية اللبنانية (1943-1975)

تُعتبر العلاقات السورية اللبنانية من أكثر العلاقات تداخلاً بين البلدين في المنطقة، وذلك لعوامل عدّة، أبرزها الجوار الجغرافي واختلاف أنظمة الحكم والسياسات الخارجية. تعود الأصول التاريخية لهذه العلاقات إلى ما قبل توقيع اتفاق الطائف، حيث خضعت كل من سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي. وبعد ترسيم الحدود بين دول المنطقة بموجب اتفاقيتي سايكس بيكو وسان ريمو، تم التعامل مع سوريا ولبنان كبلدين منفصلين، إلا أن هذا الفصل لم يمنع وجود مؤسسات مشتركة، مثل "بنك سوريا ولبنان"، الذي حافظ على اسمه لفترة طويلة حتى بعد استقلال البلدين[1].

قبل استقلال لبنان عام 1943، تم توقيع أول اتفاقية بين الحكومتين السورية واللبنانية، بهدف تنظيم إدارة المصالح المشتركة التي خلّفها الانتداب، وذلك تمهيدًا لانفصال الدولتين بشكل نهائي. وبعد استقلال لبنان، أُقرّ الميثاق الوطني اللبناني عام 1943، الذي نصّ على التزام لبنان بعدم الانضمام إلى الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية، ما شكّل إطارًا مبدئيًا لتنظيم العلاقة بين البلدين. ومع ذلك، شهدت هذه العلاقة تحولات مهمة عام 1952، عندما تبنّى الرئيس اللبناني كميل شمعون سياسة مائلة إلى المعسكر الغربي، إلا أن اتفاقًا

1- سارة عبد الكاظم جواد، **العلاقات السورية – اللبنانية بعد عام 2011**، مجلة الدراسات دولية العدد 69 مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ص 558.

جديدًا بين الحكومتين نصّ على تمتع لبنان بالاستقلال في سياسته الداخلية، مع التزامه بالتنسيق مع سوريا في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية[1].

ارتبط الدور السوري في لبنان، بدءًا من السبعينيات، بغطاء دولي وإقليمي. وفي عام 1975، اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، التي شكّلت صراعًا دمويًا متعدد الأطراف واستمر لأكثر من خمسة عشر عامًا. وقد نتجت هذه الحرب عن تناقضات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وتاريخية عميقة، بالإضافة إلى تدخلات إقليمية ودولية. خلال هذه الفترة، دخل لبنان في مرحلة من الصراعات المتقلبة والتحالفات المتغيرة، مما أدى إلى انهيار سلطة الدولة وتحول البلاد إلى مناطق نفوذ تخضع لسيطرة ميليشيات مسلحة، تديرها وفقًا لاعتبارات طائفية وسياسية متشابكة[2].

المطلب الثاني: العلاقات السورية اللبنانية (1975-1989)

أولًا : الحرب الأهلية اللبنانية

تعود جذور الحرب الأهلية اللبنانية إلى حادثة وقعت في 13 أبريل 1975، عندما هاجم مسلحون من ميليشيات مسيحية، بينهم عناصر من حزب الكتائب اللبنانية، حافلة كانت تقل مدنيين فلسطينيين في منطقة عين الرمانة، وهي منطقة ذات أغلبية مسيحية في بيروت. كان الركاب عائدين من مهرجان نظّمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في طريقهم إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. أسفرت الحادثة عن مقتل 30 فلسطينيًا وإصابة آخرين، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين التنظيمات الفلسطينية والميليشيات المسيحية. سرعان ما امتدت هذه المواجهات إلى معظم أنحاء البلاد، مُطلقة شرارة الحرب الأهلية اللبنانية[3].

خلال تلك الحرب، تحولت الأحياء السكنية إلى ساحات قتال، وشهدت عمليات تطهير طائفي وقتل جماعي على أساس الهوية، فيما عُرف بـ"حرب الأحياء". تميزت الحرب الأهلية اللبنانية بشدة العنف، حيث تجاوز عدد القتلى مئة ألف شخص، فيما بلغ عدد الجرحى ثلاثة

---

1 عامر كامل احمد، **العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان** ، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35 ص 66.

2 نجلاء موسى أبو الحصين، **المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005/2013)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجيستر في دراسات الشرق الأوسط من كلية الآداب والعلوم الإنسانة، جامعة الأزهر، غزة، ص 61.

3 عامر كامل احمد، المرجع نفسه ص 66.

أضعاف هذا الرقم، إضافةً إلى الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي أثرت على البنية التحتية والاقتصاد اللبناني[1].

ومع أن حادثة عين الرمانة كانت الشرارة المباشرة التي أشعلت الحرب، إلا أن جذور الصراع تعود إلى عوامل متعددة يمكن حصرها فيما يلي:[2]

1- تصاعد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية :

بعد خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن إثر أحداث "أيلول الأسود" (1970-1971)، ازدادت قوة منظمة التحرير الفلسطينية ونفوذها داخل الساحة اللبنانية. شهدت هذه الفترة تصاعدًا في الأنشطة العسكرية الفلسطينية ضد إسرائيل، وهو ما أثار توترات داخل لبنان، خاصة مع انتشار قواعد الفصائل الفلسطينية المسلحة في الأراضي اللبنانية.

2- تدهور العلاقات اللبنانية-الفلسطينية:

سبق اندلاع الحرب الأهلية تزايد المواجهات بين الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية، كان أبرزها الهجوم العسكري الواسع الذي شنه الجيش اللبناني في مايو 1973 بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية. إضافةً إلى ذلك، عانى اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات من ظروف معيشية وسياسية صعبة، بسبب الإجراءات الأمنية والإدارية المشددة التي فرضتها السلطات اللبنانية، ما زاد من التوترات.

3-دور الكيان الصهيوني في تأجيج الصراع :

لعبّ الكيان الصهيوني دورًا مهمًا في الحرب الأهلية اللبنانية، حيث سعت إلى زعزعة استقرار لبنان من خلال تعميق الانقسامات الداخلية. تمثلت أهداف كيان الصهيوني في خلق بيئة مناسبة لاحتلال جنوب لبنان، ومحاولة فرض معاهدة سلام تخدم مصالحها، إضافة إلى السيطرة على الموارد المائية اللبنانية. كما سعى الكيان الصهيوني إلى إضعاف المقاومة الفلسطينية، التي اعتبرتها تهديدًا لأمنها القومي. وقدمت إسرائيل دعمًا عسكريًا ولوجستيًا

1- سعد الله شريف، **مسار العلاقات السياسية بين السعودية وسورية بعد عام 1970**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو 2023.

2- صلاح خلف، أبو اياد، **فلسطيني بلا هوية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية 1996، ص 155.

لميليشيات الكتائب اللبنانية، بهدف تحقيق مصالح مشتركة، تضمنت القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان[1].

ثانيًا: دور اتفاق الطائف في إعادة تشكيل العلاقات اللبنانية-السورية.

مثّل اتفاق الطائف عام 1989 محطةً مهمة في تاريخ لبنان الحديث، إذ وضع الأسس لإنهاء الحرب الأهلية وإعادة بناء الدولة اللبنانية. ركّز الاتفاق على تحقيق التوافق بين مختلف الطوائف اللبنانية، وسحب السلاح من جميع الميليشيات باستثناء "حزب الله"، الذي استُثني بهدف الحفاظ على التوازن الداخلي واستقرار البلاد[2].

في السياق السوري- اللبناني، عزّز اتفاق الطائف من شرعية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، حيث وضع إطارًا قانونيًا للتعاون المشترك في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والأمنية. ارتكز الاتفاق على مبدأ وحدة المصير بين البلدين، مع التأكيد على التكامل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية المشتركة.

ساهم اتفاق الطائف أيضًا في إعادة بناء النسيج الاجتماعي اللبناني، وتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين سوريا ولبنان بهدف الحفاظ على سيادة الدولتين وضمان أمنهما المشترك. أتاح هذا التعاون فرصة لتطوير سياسات موحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بما يخدم مصالح البلدين ويساعدهما على تحقيق التنمية الداخلية من خلال الاستفادة من التعاون الخارجي[3].

ثانيا : إتفاق الطائف .

إتفاق الطائف هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، التي تعتبر المرجعية الأولى التي يستند إليه اللبنانيون كمرجع نهائي يستمدون منه اللبنانيون وفاقهم الوطني وسلمهم الأهالي بعد الحرب الأهلية التي استمرت قرابة 15 عاما.

وقد نصت وثيقة اتفاق الطائف التي صودق عليها في جلسة مجلس النواب بتاريخ 1989/11/05.

أولا- المبادئ العامة والإصلاحات .

---

[1]- صلاح خلف، أبو اياد، **فلسطيني بلا هوية**، مرجع السابق، ص 158

[2]- رابحة سيف علام، **لبنان ماذا بعد افلاس الصيغة الطائفية**، افاق العربية، العدد 9، 2021، ص 88.

3- نجلا موسى أبو الحصين، المرجع السابق ص 68.

1-المبادئ العامة

- لبنان وطن سيد حر مستقبل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا.
- لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في الجامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز.[1]

وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.
- النظام قائم على نبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة .
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.[2]
- لاشرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2-الإصلاحات السياسية

أ-مجلس النواب: هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1. ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

[1] نصوص مرجعية نحو مصالحة وطنية لبنانية، منشورات مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بيروت ص 61.

[2] نصوص مرجعية، نحو مصالحة وطنية لبنانية، مرجع نفسه ص 62

2. للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.[1]
3. كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء الى مجلس النواب بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عليها في الدستور دون أن يبت فيه، وبعد موافقة مجلس الوزراء.
4. الدائرة الانتخابية هي المحافظة.
5. الى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، وتوزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الاتية :

- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- نسبيا بين طوائف كل من الفئتين.
- نسبيا بين المناطق.

6- يزداد عدد أعضاء مجلس النواب الى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. اما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزعم تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.[2]

ب- رئيس الجمهورية :

هو رئيس الدولة و رمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أرضية وفقا لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات التالية:

1-يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون ان يصوت

2-يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

---

[2] نص اتفاق الطائف اللبناني، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر 2005/03/10، تاريخ الاطلاع عليه 2025/03/10 متاح على الرابط https://aja.me/fn8eh

3-يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب الى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال 15 يوما من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو القرار نافذا حكما ووجب نشره.

4-يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقا لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكما ووجب نشرها.

5-يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، الى مجلس النواب.

6-يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادا الى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميا على نتائجها.

7-يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.[1]

9-يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

ج- رئيس مجلس الوزراء:

هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، يمارس الصلاحيات الاتية:

1-يرأس مجلس الوزراء.

2-يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، وعلى الحكومة ان تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة 30 يوما. لاتمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة لا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال.

3-يطرح سياسة الحكومة العامة امام مجلس النواب.

4-يوقع جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

[1] نص اتفاق الطائف، المرجع السابق.

5-يوقع مرسوم الدعوة الى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها .

6-يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الاصولي للجلسات.

7-يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، يعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8-يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9-يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء:

تمثل السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1-وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم اتخاذ القرارات اللأزمة لتطبيقها.

2-السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والاشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وامنية بلا استثناء.

3-هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.[1]

4-تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5-حق حل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر رغم دعوته مرتين متواليتين، أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل لا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت الى حل المجلس في المرة الأولى

6-عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

هـ- الوزير :

[1] نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) 1989، تاريخ النشر 30 سبتمبر 1989، تاريخ الاطلاع عليها 2025/06/10 مجلة العربي الجديد، متاح على رابط https://www.alaraby.co

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، او بنزع الثقة منه في مجلس النواب.

و – استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

1–تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية :

- اذا استقال رئيسها.
- اذا فقدت اكثر من ثلث عدد أعضائها المحددة في مرسوم تشكيلها.
- بوفاة رئيسها
- عند بدء ولاية مجلس الجمهورية.
- عند بدء ولاية مجلس النواب.
- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه او بناء على طرحها الثقة.

2–تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3–عند استقالة الحكومة او اعتبارها مستقلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تاليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز– إلغاء الطائفية السياسية:

هي هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب وررئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.[1]

ثانيا – بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية :

1–الإعلان عن حل جميع الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها الى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

[1] شفيق المصري، إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية الوطنية والتحديث، مجلة الدفاع الوطني، العدد 56- نيسان 2006 . الموقع الرسمي للجيش اللبناني، متاح على الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/56-d

2-تعزيز قوى الامن الداخلي من خلال: فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم دورات تدريبية دورية ومنظمة، تعزيز جهاز الامن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من الى الحدود برا وبحرا وجوا.

3-تعزيز القوات المسلحة: ان المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الامن الداخلي للمحافظة على الامن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ثالثا- تحرير لبنان من الكيان الصهيوني:

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا تتطلب الاتي

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الصهيوني إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 مارس/ اذار 1949م.

ج- إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الصهيوني وبسط السيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الصهيوني والاتاحة الفرصة لعودة الامن والاستقرار الى منطقة الحدود.[1]

رابعا – العلاقات اللبنانية السورية :

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، هو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استنادا الى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، بإنه يقضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال.

[1] شفيق المصري، إتفاق الطائف، المرجع السابق.

وعليه فإن لبنان لايسمح بأن يكون ممرا أو مستقر الأي قوة أو دولة تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لايسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الطائف 1990

المطلب الأول: آليات التواجد السوري في لبنان

في مايو 1976، نشرت سوريا قواتها في لبنان بناءً على طلب الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، وذلك في إطار التدخل السوري لاحتواء تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية. وفي أكتوبر من العام نفسه، أُنشئت قوات الردع العربية تحت إشراف جامعة الدول العربية بهدف حفظ السلام في المنطقة.[1] ضمت هذه القوات عناصر من ليبيا، واليمن، والسعودية، والسودان، والإمارات، إلا أن القوات السورية كانت المكون الرئيسي، حيث بلغ عدد جنودها في البداية حوالي 20 ألفًا من أصل 30 ألفًا[2].

مع انتهاء الحرب الأهلية، وتسليم الميليشيات اللبنانية أسلحتها، تم الاتفاق على أن تشكر لبنان سوريا على دعمها، مع تحديد فترة زمنية لا تتجاوز سنتين لتمكين الدولة اللبنانية من بسط سيادتها. كما كان من المقرر أن تتفق الحكومتان اللبنانية والسورية على خطة إعادة انتشار القوات السورية وأماكن تمركزها، مع توقيع اتفاقيات تنظم عدد القوات ومدة بقائها. وأكدت معاهدة التعاون والأخوة الموقعة بين البلدين في مايو 1991 هذا الإطار، إذ شملت قطاعات الصناعة، والنقل، والزراعة، والإعفاءات الجمركية، فضلاً عن التعاون الأمني[3].

على الصعيد الدولي، تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً مؤيداً للوجود العسكري السوري في لبنان بوصفه وسيلة لضمان الاستقرار والأمن، بينما رأت فرنسا أن استمرار هذا

1- سليم الحص، **الخارطة السياسية العربية من منظور لبناني**، مستقبل العربي، العدد 338، نيسان 2007، سنة 29، مركز الدراسات وحدة العربية، ص9

2- حازم صياغة، سوريا ولبنان: **أصول العلاقات وآفاقها، سلسلة محاضرات الامارات**، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، يناير 2006، طبعة الأولى، 2007، امارات، ص 19-20.

3- خالدة ابراهيم خليل الحبيطي، **الأزمة السورية اللبنانية وأبعادها الإقليمية والدولية، 2005-2006**، مركز الدراسات الإقليمية، السنة 3، العدد 6 كانون الثاني، 2007، ص 54

الوجود يرتبط بتقدم عملية السلام بين العرب وإسرائيل، سعياً لتسوية عادلة للصراع العربي–الصهيوني[1].

برزت تطورات إضافية في المسألة الدستورية اللبنانية بعد الحرب، حيث اضطلعت الولايات المتحدة وأوروبا بدور مباشر في الشؤون اللبنانية، بينما تم تسليم الملف اللبناني بشكل رئيسي لسوريا. وعلى الرغم من أن "اتفاق الطائف" حدد راعيين رئيسيين للبنان، هما سوريا والمملكة العربية السعودية، إلا أن الدور الحاسم انتقل إلى دمشق، خصوصاً بعد تورط السعودية في أزمة الخليج.

لم يُنفّذ الانسحاب السوري وفق الجدول الزمني المحدد قبل سبتمبر 1992. وعلى العكس، زادت سوريا نفوذها في لبنان بتعيين 40 نائباً جديداً في البرلمان الانتقالي، مما ساهم في تشكيل مجلس تشريعي بغالبية مؤيدة لدمشق. تفاقمت الأزمة بعد قرار القوى المسيحية مقاطعة انتخابات 1992، مما أدى إلى تعميق الهيمنة السورية، خاصة مع توقيع معاهدة "**الصداقة والأخوة والتعاون**".

في هذا السياق صرّح العقيد غازي كنعان، رئيس جهاز الأمن في القوات السورية العاملة في لبنان، بتصريح لافت للصحافة اللبنانية يعكس طبيعة العلاقة بين الجانبين، حيث قال: " أنتم اللبنانيون تجار ناجحون ومبدعون، دوركم هو التجارة ودورنا هو السياسة والأمن ". يكشف هذا التصريح عن برنامج متكامل يتجاوز المهام الأمنية للقوات السورية، ليشمل إدارة الدولة اللبنانية بكاملها. وبالنسبة للعلاقة بين الأمن والإعلام، فإنها لم تكن انحرافاً فردياً، بل كانت محكومة بمقتضيات معاهدة الدفاع والأمن بين البلدين. فقد أصبحت حرية الصحافة في لبنان خاضعة للاعتبارات الأمنية السورية، نظراً للقلق من تأثير الإعلام اللبناني على التوازن السياسي في المنطقة.

لعب لبنان دوراً استراتيجياً مهماً بالنسبة لسوريا، خاصة في مواجهة الكيان الصهيوني. فقد كانت القوات السورية خلال ثلاثة عقود من وجودها في لبنان عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، خصوصاً أن جزءاً من الأراضي اللبنانية والسورية، مثل هضبة الجولان ومزارع شبعا، ظل تحت الاحتلال الصهيوني.

1– أحمد عامر كامل، **العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان**، المرجع السابق، ص 63

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الوجود السوري في لبنان كان نتاجاً لتوازنات إقليمية ودولية، ارتبطت بمصالح أمنية وسياسية تتجاوز السياق اللبناني المحلي، مما جعله محوراً رئيسياً للصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة[1].

المطلب الثاني: التحولات السياسية في لبنان في ظل الوجود السوري

شهد لبنان في ظل التواجد السوري تحولات سياسية كبيرة. ففي أغسطس 1982، انتُخب بشير الجميل رئيسًا للجمهورية في ذروة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، إلا أنه اغتيل بعد أسابيع من انتخابه. شكل هذا الاغتيال نقطة تحول في الحرب الأهلية اللبنانية، حيث أدت تداعياته إلى ارتكاب مجازر، أبرزها صبرا وشاتيلا.

بعد اغتيال بشير الجميل، خلفه شقيقه أمين الجميل الذي وقع اتفاقية 17 مايو 1983 مع إسرائيل، التي نصت على انسحاب القوات الصهيونية تدريجيًا. وخلال فترة ولايته، أصدر مرسوم تشكيل حكومة عسكرية برئاسة ميشال عون، مما أدى إلى انقسام سياسي بين حكومتين، مدنية وعسكرية، إلى أن أُقر اتفاق الطائف في أكتوبر 1989[2].

في عام 1989، وبعد اغتيال الرئيس رينيه معوض، انتُخب إلياس الهراوي رئيسًا للجمهورية. خلال فترة حكمه، شكّل الرئيس الهراوي حكومة برئاسة عمر كرامي، والتي اعتبرت من أقرب الحكومات إلى النظام السوري. تزامنت هذه الفترة مع انطلاق عمليات إعادة الإعمار بقيادة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، وارتفع عدد أعضاء مجلس النواب اللبناني إلى 128 نائباً في فبراير 1994، في خطوة تهدف إلى توسيع التمثيل البرلماني.

شهدت فترة حكم الهراوي اضطرابات أمنية متزايدة، كان أبرزها تفجير كنيسة "سيدة النجاة"، الذي تبعه اعتقال زعيم "القوات اللبنانية" سمير جعجع وسجنه.[3] وعلى الصعيد الإقليمي، تصاعد الصراع مع إسرائيل خلال حرب يوليو 1993، وتكرر ذلك في أبريل 1996 خلال المواجهات المسلحة بين الكيان الصهيوني و"حزب الله"، والتي انتهت بتفاهم "نيسان" لوقف إطلاق النار[4].

1- فواز الطرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث من الامارات الى اتفاق الطائف**، دار الرياض، ط 1. 2008، ص 426-427.

2- جنى الدهيبي، **الانتخابات الرئاسية.. رحلة في تاريخ لبنان السياسي منذ الاستقلال**، موقع الجزيرة، 2 جانفي 2024. متاح على رابط https://aja.ws/wrnwh6

3- عماد القعفور، **سياسة أميركا في مكافحة الإرهاب** دار الفارابي، بيروت، 2016، ص 320.

4- يوسف نصرالله، **الحرب النفسية – قراءات في استراتيجيات حزب الله**، دار الفارابي ، بيروت، لبنان، 2012، ص 362

لعب رئيس الوزراء رفيق الحريري دوراً محورياً في هذه المرحلة، خاصة في التنسيق مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك لتثبيت تفاهمات وقف إطلاق النار ودعم عملية إعادة الاستقرار[1].

في عام 1998، انتُخب إميل لحود رئيسًا للجمهورية، وشهدت ولايته تمديدًا رئاسيًا في 2004، وسط اضطرابات في علاقته مع رئيس الحكومة رفيق الحريري، الذي اغتيل في 14 فبراير 2005. كان هذا الاغتيال من أبرز الأحداث التي أدت إلى إنهاء الوجود السوري في لبنان، بعد أن أصدر مجلس الأمن القرار 1559 الذي طالب بسحب القوات السورية ونزع سلاح الميليشيات[2].

تُمثل هذه الفترة من التاريخ اللبناني مرحلة انتقالية حساسة، حيث واجهت البلاد تحديات سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، اتسمت بالانقسام الداخلي والتدخلات الإقليمية، إلى جانب جهود إعادة الإعمار التي كانت تهدف إلى ترسيخ الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

تُظهر هذه الأحداث كيف تحولت التدخلات السورية في لبنان من مبادرات تهدف إلى تحقيق الاستقرار إلى آليات تعزز الهيمنة السورية على القرار السياسي اللبناني. ولم يكن هذا التدخل بمعزل عن الظروف الإقليمية، كالصراع العربي–الصهيوني، الذي لعب دورًا محوريًا في تحديد العلاقة بين سوريا ولبنان.

المبحث الثالث : التحولات السياسية في لبنان بعد 2005

المطلب الأول: اغتيال رفيق الحريري وردود الفعل الداخلية

في عام 2005، شهد لبنان تطورًا سياسيًا زلزاليًا تمثّل في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وهو الحدث الذي أدى إلى تصاعد مكانته كزعيم بارز للطائفة السنية ورمز لها. جاءت هذه الحادثة ضمن سياق سياسي متوتر أعقب تمديد ولاية الرئيس إميل لحود وتشكيل حكومة برئاسة عمر كرامي، مما عزز بروز المعارضة اللبنانية التي بدأت تتشكل كتكتل سياسي واضح.

بينما اقتصر الدعم للوجود السوري في لبنان على أقليات سياسية مثل بعض الأطراف المارونية وعدد محدود من الشخصيات السياسية والفكرية، تألّفت المعارضة من قوى بارزة،

1– بثينة شعبان، **عشرة أعوام مع حافظ الأسد 1990–2000**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2005، بيت النهضة، لبنان، ص 20

2–المرجع نفسه، ص 20.

بما في ذلك القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع (التي كانت محظورة آنذاك)، وبعض أعضاء حزب الكتائب المقربين من أمين الجميل، بالإضافة إلى التيار الوطني الحر بقيادة الجنرال ميشال عون. ركزت المعارضة على المطالبة بإنهاء النفوذ السوري في لبنان، وبعيدًا عن تراجعها عقب اغتيال الحريري، ازدادت قوة، مما عزز الدعوات للانسحاب الفوري للقوات السورية[1].

أدى هذا الاغتيال إلى تغييرات جذرية في المشهد السياسي اللبناني، حيث تحوّلت قطاعات واسعة من السُّنة والمسيحيين إلى معارضة شديدة للوجود السوري، محمّلين سوريا المسؤولية عن الحادث. وفي استجابة شعبية واسعة، اندلعت مظاهرات تُعرف بـ"انتفاضة الاستقلال" أو "ثورة الأرز، إذ خرج أنصار الحريري والمعارضة إلى الشوارع مطالبين بمحاسبة الجهات الأمنية والسورية[2].

أسفرت الضغوط الشعبية الناجمة عن هذه الانتفاضة عن استقالة حكومة عمر كرامي المدعومة من سوريا، مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع السياسي الداخلي. وفي ظل تصاعد الاتهامات المتبادلة، رفض وزير الداخلية سليمان فرنجية حينها دعوات التحقيق الدولي، مفضلًا إجراء تحقيق محلي.

في المقابل، أدانت دول عديدة الاغتيال، بما في ذلك مجلس الأمن الذي أصدر بيانًا وصف الحادث بأنه يهدد استقرار لبنان. وعلى إثر ذلك، تم تشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة الخبير الأيرلندي باتريك فيتزجيرالد، التي خلُصت إلى أن الاغتيال كان نتيجة صراع سياسي مع سوريا وفشل الأجهزة الأمنية اللبنانية في توفير الحماية اللازمة[3].

المطلب الثاني: القرارات الدولية حول الأزمة

قرار مجلس الأمن 1559 (2004): صدر القرار 1559 عن مجلس الأمن في 2 سبتمبر 2004، متضمنًا عدة بنود رئيسة :

1)- انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.

1- تقرير الشرق الأوسط رقم 39، **سوريا بعد لبنان، لبنان بعد سوريا**، 12 نيسان، ابريل 2005، ص ص 17_18.

2- الياس فرحات، **البعد العربي للازمة اللبنانية**، مجلة افاق العربية والإقليمية، العدد التاسع 2021، ص 62.

3- علي مراد كاظم، **عدم استقرار النظام السياسي في لبنان بعد عام 2005 وابعاده الداخلية والإقليمية**، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد 7 أيلول 2021، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ص 587.

2)- حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

3)- بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها.

4)- دعم إجراء انتخابات رئاسية حرة دون تدخل خارجي.

5)- دعوة جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع مجلس الأمن لتنفيذ القرار.

6)- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير حول تنفيذ القرار خلال ثلاثين يومًا.

- **ظروف صدور القرار:**

- قرار الحكومة السورية تمديد ولاية الرئيس لحود ودعم حكومة عمر كرامي.
- السياسة العدائية للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش والمحافظين الجدد، التي هدفت إلى تحقيق "الفوضى الخلاقة" في المنطقة.
- تعزيز السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط بمعزل عن الدول الكبرى الأخرى.
- موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك المعادي لسوريا ورئيسها بشار الأسد، بناءً على علاقته برفيق الحريري.

الضغوط المتكررة التي مارسها الحريري على شيراك لدعم إخراج القوات السورية من لبنان.

شكّل اغتيال الحريري النقطة المحورية لتطبيق غالبية بنود القرار 1559.[1]وبعد الاغتيال مباشرة، تعمّق الانقسام في الشارع اللبناني بين تحالفين سياسيين متعارضين:

- فريق 8 آذار :الداعم لسوريا، بقيادة حزب الله والمدعوم من إيران.
- فريق 14 آذار :المناهض للوجود السوري، بقيادة تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري والمدعوم من المملكة العربية السعودية.

- **قرار مجلس الأمن 1595 (2005) :**

في 7 أبريل 2005، أصدر مجلس الأمن القرار 1595، الذي دعا إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في اغتيال الحريري، مع التأكيد على احترام سيادة لبنان واستقلاله. وقد أُنشئت المحكمة الخاصة بلبنان، ومقرها في هولندا، لمحاكمة المتهمين بالتورط في تفجير 14 فبراير 2005.[2]

- **رد حزب الله على المحكمة الدولية :**

1- محمد حسين بزي، **الخديعة يوم اغالت الفوضى الخلاقة رفيق الحريري**، دار الأمير، ص 77-78.

2- سارة عبد الكاظم جواد، **العلاقات السورية - اللبنانية بعد عام 2011**، مرجع سابق، ص 581.

رفض حزب الله إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، استنادًا إلى عدة مبررات، أبرزها :

- اعتبار المحكمة غير شرعية، حيث تم إنشاؤها في عهد حكومة فؤاد السنيورة دون موافقة مجلس النواب اللبناني .
- الاعتراض على قرارات دولية اعتبرها الحزب موجهة سياسياً، أبرزها قرار 1636 الصادر عن مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2005، الذي صنّف اغتيال الحريري كتهديد للأمن والسلم الدوليين، مما برر تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي[1].

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال هذا الفصل ان العلاقات السورية – اللبنانية لم تكن مجرد تفاعلين الدولتين جارتين، بل كانت انعكاسا لمعادلات إقليمية معقدة وتشابكات داخلية ذات طابع طائفي وسياسي عميق، لقد مثل التدخل السوري في لبنان تحولا من دعم الاستقرار الى أداة هيمنة سياسية، خاصة بعد اتفاق الطائف الذي شرعن هذا الوجود. ضمن اطار التعاون المشترك. ومع بروز التوترات الداخلية في لبنان وظهور تحالفات دولية جديدة، أصبحت هذه العلاقات محلا للجدل والرفض من القوى الداخلية وإقليمية، ما مهد في النهاية المطاف الى انسحاب سوريا من لبنان في ظل الضغوط دولية غير مسبوقة، وعليه فان دراسة هذه العلاقة تشكل مدخلا لفهم تحولات النظاميين السياسيين في كلا البلدين كما تضئ على دور فاعلين الإقليميين في تشكيل مسارات الاستقرار أو التأزم في المنطقة.

[1]– سارة عبد الكاظم، **العلاقات السورية اللبنانية بعد عام 2011**، ص 562.

الفصل الثاني تعقيدات الاجندات الاقليمية والدولية وتأثيرها على الأزمة

- تمهيد
- المبحث الأول : الابعاد الإقليمية للأزمة
  - المطلب الأول : دور ايران في دعم التحالف سوري مع حزب الله
  - المطلب الثاني : موقف دول الخليج من ازمة (2005/1992)
- المبحث الثاني : الأبعاد الدولية
  - المطلب الأول : السياسة الأمريكية تجاه سوريا ولبنان
  - المطلب الثاني : الدور الفرنسي في الازمة اللبنانية السورية بعد 2005
  - المطلب الثالث : صدور قرار 1559
- خلاصة الفصل

تمهيد

تعد الأزمة السورية اللبنانية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا في الشرق الأوسط الحديث، تداخلت فيها الحسابات السياسية مع العوامل الطائفية والاستراتيجية، ضمن اطار إقليمي ودولي شديد توتر. وقد شكل الوجود السوري في لبنان منذ الحرب الاهلية 1976 محورا جدليا للعلاقات بين البلدي، امتد اثره الى توازنات الإقليمية والدولية. يهدف هذا الفصل الى تحليل الابعاد الإقليمية والدولية للازمة، عبر دراسة دور كل من ايران وحزب الله من جهة ، وموقف دول الخليج، لاسيما السعودية، من جهة أخرى، إضافة الى استعراض السياسة الامريكية والفرنسية حيال التمدد السوري في لبنان. ويسعى الفصل الى تبيان كيف ان تعقد هذه العلاقات وتشابك المصالح الإقليمية اسهم في تحويل لبنان الى ساحة التجاذب بين مشاريع متعارضة، ما مهد الطريق لانفجار الازمة بشكل اكثر حدة بعد عام 2005.

المبحث الأول: الابعاد الإقليمية للازمة

المطلب الأول: دور ايران في دعم التحالف سوري مع حزب الله

عمدت الثورة الإسلامية في ايران الى تعزيز الروابط بين طهران ودمشق، حيث كانت سوريا، التي استفادت من علاقاتها السابقة مع المعارضة الإيرانية، اول دولة تهنئ قيادة الثورة. في الوقت نفسه، كان العديد من دول العربية يخشون من محاولات ايران تصدير الثورة إلى الشيعة العرب.

ومن جانب اخر كان الأسد يدعم المعارضة الإسلامية الإيرانية، حيث منح قادة بارزين جوازات سفر سورية، كان يطلب من حلفائه في لبنان توفير التدريب العسكري لهم في أواخر السبعينيات اقامت سوريا علاقات متينة مع شخصيات معارضة عبر الزعيم الشيعي اللبناني موسى الصدر.

لقد مهدت الروابط السورية الإيرانية الطريق امام صعود حزب الله في لبنان، حيث كانت سوريا قد نشرت الاف الجنود منذ عام 1976 للمساعدة في إطفاء نيران الحرب الأهلية. وفي عام 1982 بعد فترة وجيزة من الغزو الاصهيوني للبنان تم طرد الفصائل الفلسطينية في مايو من نفس العام، سمح الأسد لمئات من عناصر الحرس الثوري الإيراني بدخول سهل البقاع للمساهمة في تأسيس حزب الله، خلال النصف الثاني من الثمانينيات خدمت أنشطة حزب الله الأهداف السورية في لبنان.[1]

أدى ذلك إلى انشقاق جناح إسلامي عن حركة أمل التي يرأسها "نبيه بري"، لتشكيل نواة حزب الله اللبناني الذي أعلن عن تأسيسه عام 1985. وجاء في بيان صادر عن حزب الله في 16 فبراير 1985 أن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه وتتمثل في "روح الله آية الله موسى الخميني"، مفجر الثورة الإسلامية وباعث نهضتها المجيدة ومعظم أفراد الحزب هم من اللبنانيين الشيعة المرتبطين مذهبيا بإيران.

أصبح حزب الله حركة مقاومة إسلامية شرسة ضد احتلال الاصهيوني للبنان ، رفع شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين. ومع ذلك كان الحزب احد الأدوات السياسية والعسكرية في المنطقة إذا ساعد ايران كثيرا في تنفيذ مخططاتها في المنطقة، واصبح ورقة

1- مهند الحاج علي، **أي علاقات امس واليوم بين حزب لله وسورية؟**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي سلام الدولي، بيروت، ص 4-5.

ضغط قوية ومؤثرة لصالح ايران حيث تمكن في الحفاظ على مصالها التي تدعمه عسكريا وماليا لمواجهة النفوذ المعادي لإيران مثل الكيان الصهيوني.[1]

منذ بداية الأزمة السورية اللبنانية، كان حزب الله محل اهتمام خاص. ورغم أن الحزب يحصل على دعم قوي من السوريين والإيرانيين[2]، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على الدعم الداخلي. مع تصاعد المظاهرات المناوئة لسوريا والضغط الدولي المتزايد ضد سوريا وحزب الله ، وجد الحزب نفسه في وضع محير. فقد أظهرت التطورات التناقضات بين هويته الدولية والوطنية والطائفية. وخلال فترة الانتخابات ، لجا حزب الى مناورات حذرة تهدف الى الابتعاد قليلا عن دمشق دون قطع العلاقات مع الحفاظ على شرعيته ومكانته على الساحة السياسية المحلية.[3]

منذ ذلك الحين، سعى حزب الله للحفاظ على مصالحه من خلال تعزيز علاقته بالطائفية الشيعية، دوره كحركة مسلحة، وعلاقته بسوريا وإيران، وذلك عن طريق التكيف مع الأوضاع. ومن المفاوضات انه على ما يبدو قد خرج اقوى، على الأقل مؤقتا كأكثر حلفاء سوريا الذين يمكن الاعتماد عليهم في الحكومة وأصبح من أكثر الأطراف تنظيما في البلاد، وكعامل واقعي صاحب القدرة على التأثير في تشكيل الانتصارات (مثل المساهمة في نجاحات جنبلاط والحريري الانتخابية، والتأكيد من إعادة الانتخابات لمنافسة الرئيس نبيه بري في منصب رئيس مجلس النواب).

وجاء انتخاب محمود احمدي نجاد رئيسا لإيران ليعزز العلاقات الاستراتيجية المحتملة اذا يعد حزب الله بالنسبة لطهران مصدرا مهما للدعم المالي والمادي بينما يمثل حزب الله بالنسبة له قوة موجهة لنفوذ ايران في بلاد الشام .[4]

على رغم من ان حقبة ما بعد الحرب الاهلية في لبنان شهدت تعزيزا لعلاقات حزب الله مع سوريا، الا انها أيضا أظهرت الطبيعة المتناقضة لهذه العلاقات في البداية فاقمت

1- ناصر عسيري ، **التدخل الإيراني في الشأن العربي واثره على موازنة القوى الإقليمية**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الأمير الحسين بن عبد الله للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، ص 8 .

2- نعيم قاسم، **حزب الله: المنهج – التجربة – المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)**، دار الحجمة البيضاء طبعة 7 ،2010، ص 314. ،

3- **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، التقارير رقم 48 حول الشرق الأوسط 5 كانون الأول (ديسمبر) 2005، ص 22 .

4- **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، تقارير رقم 48 حول الشرق الأوسط، مرجع نفسه، ص 23 .

محادثات السلام السورية مع الكيان الصهيوني التباعد بين اهداف الطرفين. ففيما ادعى حافظ الأسد انه يخوض "**معركة سلام الشجعان**، أدرك حزب الله وايران أن مثل هذه النتيجة قد تهدد مصالحهما في لبنان، بل وقد تهدد وجود حزب الله نفسه. ولكن الهيمنة السورية على لبنان ضمنت ضبط حزب الله وتجنب أي مواجهة جديدة مع دمشق.

وكان هذا الضبط جليا بوضوح في سبتمبر 1993 حين تظاهر مئات في عناصر حزب الله في بيروت ضد اتفاقات أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني. حينما اطلق الجيش اللبناني الذي كان يعمل تحت السيطرة السورية النار على المتظاهرين العزل، مما اسفر عن مقتل تسعة منهم . ورغم ان هذه الاحداث قد تكون وقعت دون موافقة سورية ضمنية فإنها فاقمت التوترات بين سوريا وإيران وحزب الله وفي الوقت نفسه، فسر هذا الحادث على انه مؤشر على انتقاد مشاركة سوريا في المحادثات مع الكيان الصهيوني، حتى وان كان الأسد صاحب الرسائل المزدوجة يسعى الى التوجيه رسالة مفادها انه قادر على ضبط حزب الله بعد أي صفقة سلام.

ويبدو ان هذه الرسالة وقد وصلت بالفعل الى واشنطن، حيث لخص مستشار الامن القومي الأمريكي آنذاك، انطوني ليك فحواها بشكل جيد في محاضرة القاها في مايو 1994 ،فقد علق على الطريقة التي اثارت بها مقاربة الأسد لمحادثات السلام مع الكيان الصهيوني قلق حزب الله وايران مشيرا الى ان الرئيس السوري اعلن انه يعتبر السلام خيارا استراتيجيا.

وبعد فشل المفاوضات السورية – الصهيونية واندلاع الانسحاب لكيان الصهيوني الأحادي من لبنان في مايو 2000، اقترب بشار الأسد، ان الرئيس الراحل حافظ الأسد ووريثه، من حزب الله اكثر. اذ وجدت سوريا وسائل أخرى لتبرير العمل العسكري ضد الكيان الصهيوني بعد انسحاب القوات الصهيونية من لبنان، من خلال الادعاء بان أجزاء الأراضي اللبنانية لاتزال محتلة. وقد منح ذلك حزب الله مبررا لاستمرار مقاومته المسلحة. ومن هنا اعتبرت سوريا وحزب الله أن مصالحهما الاستراتيجية متطابقة . [1]

1- مهند الحاج علي ، **أي علاقات امس وال. يوم بين حزب الله وسورية** ، المرجع السابق ، ص 6 .

المطلب الثاني : موقف دول الخليج من ازمة (2005/1992)

أولا : المملكة العربية السعودية

وأصل خادم الحرمين الشريفين تكثيف جهوده للحفاظ على وحدة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات، والعمل على تجنب تقسيمه على أسس طائفية او مناطقية. كما كانت هناك استراتيجية سعودية واضحة في التعامل مع الازمة التي تعرض لها لبنان، مما دفع الحكومة اللبنانية للتنسيق المستمر مع الرياض دون اغضاب سوريا.

لم تقتصر جهود المملكة على ذلك فقط، بل استمرت في التفاعل مع الساحة اللبنانية بشكل غير مباش، حيث تم تكليف رجل العمال اللبناني السعودي، رئيس الوزراء رفيق الحريري بتولي رئاسة الحكومة اللبنانية في الفترة من 1992الى 1998 وقدمت له الدعم الكامل من جميع النواحي. بذلك كانت المملكة داعمة بكل امكانياتها للرئيس رفيق الحريري

دعت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية الى استخدام نفوذها للوقف الاعمال الاجرامية التي تشهدها الساحة اللبنانية.

ثانيا : موقف المملكة السعودية من حزب الله :

ظهرت بداية الخلاف نتيجة الموقف الرسمي السعودي تجاه الحرب في لبنان، حيث أصدرت الحكومة السعودية في بداية الحملة الإسرائيلية على لبنان بيانا حملت فيه الحزب الله مسؤولية الأحداث، وصفت عملية أسر الجنديين الإسرائيليين بانها مغامرة غير محسوبة. ورغم هذا الموقف إلا أن الخلاف تركز بشكل كبير في الجانب السياسي، مع أن هناك من فسره كموقف مذهبي ضد حزب الله .[1]

تمكنت لوبيات المعارضة اللبنانية في الخارج من تحقيق نتائج ملموسة في انتخابات رئاسة الجمهورية، خلفا لاميل لحود الذي تم تمديد ولايته ثلاث سنوات، حيث اسفرت تحركاتها عن استصدار القرار الاممي 1559/2004 ، الذي تضمن قانون محاسبة سوريا . وقد أرجع النظام السوري ذلك الى جهود رفيق الحريري، خاصة ان الحريري اظهر ترددا في مسالة اتهام اغتياله من وجهة النظر السعودية، تم اعتبارها عملية اغتيال الحريري استهدافا مباشرا لنفوذها المتراجع في لبنان، لصالح نفوذ الإيراني. وعلى الرغم من الجهود السعودية وتعاون الأطراف

1- سعود العود النور الرشيدي ، **العلاقات السعودية اللبنانية خلال فترة (1975\2014) دراسة تاريخية** ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تاريخ ، قسم تاريخ ، جامعة مؤتة ، 2015 ص 57 .

الدولية في تحقيق في اغتيال الحريري والاغتيالات التي طالت بعدها قيادات 14 اذار، إلا أن الاتهامات اقتصرت على الافراد فقط، دون أن تشمل الدول أو الأحزاب مع تركير على محاكمة المتورطين شخصيا .[1]

المبحث الثاني : الأبعاد الدولية .

المطلب الأول : السياسة الأمريكية تجاه سوريا ولبنان

خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد التي امتدت من عام 1970الى عام 2000، أي على مدار ثلاثين عاما، تمكن من اتباع سياسة خارجية تميزت بالمهارة والقدرة على إدارة شؤون المنطقة اذ وضعت هذه السياسة سوريا في مقدمة الدول المعنية بالشؤون الإقليمية. بعد تدخلها في الحرب الاهلية اللبنانية عام 1976، أصبحت سوريا صاحبة النفوذ الأقوى في لبنان، بلا منازع، حيث تمكنت من فرض سيطرتها على تطورات الأوضاع هناك. كما لعبت دورا بارزا في القضية الفلسطينية، داعمة للفصائل الفلسطينية، وواصلت الضغط على الكيان الصهيوني عبر دعمها لحزب الله. إضافة الى ذلك نجحت سوريا في الحصول على مساعدات من ايران بعد دعمها في حربها ضد العراق، دون ان تؤثر ذلك على علاقتها بدول الخليج التي كانت الى جانب بغداد. وقد حافظت سوريا على علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي وتفوقت على الولايات المتحدة في لبنان.[2]

بعد حرب الخليج 1991، التي انضمت فيها سوريا الى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق، شاركت سوريا في مؤتمر مدريد للسلام. من ثم منح الأسد الضوء الأخضر للبدء في المفاوضات بين سوريا والكيان الصهيوني برعاية الولايات المتحدة، لتكون هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها المفاوضون السوريون والصهاينة بشان حل النزاع. استمرت هذه المفاوضات لأكثر من أربع سنوات ونصف، وانتهت في مارس 1996.

---

[1]– سعد الله الشريف ، **مسارات العلاقات السياسية بين السعودية وسورية بعد عام 1970** ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، أيار ، مايو 2023 ، ص 15 .

[2]– **سوريا في عهد بشار (1) التحديات السياسة الخارجية أزمة العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا** ، تقارير رقم 23 للمجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الأوسط) ، 11 شباط 2011 ، عمان / بروكسل ، ص 2 .

ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا لفترة طويلة علاقات معقدة، حيث كانت سوريا الدولة الوحيدة التي صنفتها واشنطن كدولة راعية للإرهاب. على مدى فترة طويلة، كانت واشنطن مقتنعة بان مفتاح الاستقرار الإقليمي يمكن في التوصل الى صفقة سلام بين الكيان الصهيوني والدول العربية. شكلت حرب العراق منعطفا استراتيجيا بالنسبة لسوريا، فعندما تصاعدت المقاومة العراقية وتفاقم الانقلاب الأمني وتدهورت السياسة الامريكية في العراق، دخلت سوريا فعليا دائرة التهديدات والضغوطات بهدف استقطابها للخطط الامريكية.[1] تجسيد ذلك في زيارة كولن بأول الى سوريا، حيث قدم مطالب على سوريا تنفذها من أجل أبعادها من دائرة الخطر تمثلت في :

1- على سوريا وقف التعامل من المنظمات الفلسطينية الموجودة في دمشق، واغلاق مكاتبها وانهاء الدعم السياسي والمادي لحزب الله .

2- الانسحاب العسكري الكامل من لبنان ووقف التدخل في الشؤون لبنان الداخلية.

3- التخلص من مخزونات أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية، ووقف المساعي لامتلاك أسلحة نووية بالتعاون مع ايران .

4- السيطرة الكاملة على الحدود السورية – العراقية ،والتوقف عن نقل شحنات الأسلحة والأفراد من الأراضي السورية الى مجموعات المقاومة العراقية.

5- على سوريا أن تتخذ إجراءات سياسية داخلية كتوسيع الحريات السياسية والاقتصادية وتقليص سيطرة الحزب على المجتمع.

قانون معاقبة سوريا :

مع تجدد ولاية بوش الابن الثانية عام 2004، تجددت السياسة الامريكية تجاه سوريا، من خلال اصدار الامر التنفيذي رقم 1338 الذي فرض قيودا على تصدير معظم السلع الامريكية الي سوريا.[2] حيث استخدمت الولايات المتحدة الملف اللبناني كورقة ضغط امام الراي العام الأمريكي والدولي، نظرا لاستمرار وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية. وبناء على ذلك، بدا النقاش داخل أروقة الكونغرس الامريكي، تحت ضغط اللوبي الصهيوني

1-غلاوي منال أحمد إبراهيم، **السياسة الخارجية الامريكية تجاه سورية بعد أحداث 1 سبتمر 2001**، رسالة ماجستير في تاريخى 11 أيلول / سبتمبر 2001، 23 من اب 2007 جامعة برزيت، ص 82 .

2- مركز كارتر، **العقوبات الامريكية والأوروبية على سوريا** ، أيلول / سبتمبر 2020 ،ص 7

واللوبي العادي لسوريا، حول مشروع قانون تم طرحه في عام 2002 لتوسيع العقوبات على سوريا [1] بسبب دعمها للمنظمات الإرهابية ووجودها في لبنان، والذي عرف بقانون محاسبة سوريا.

على الرغم من الخلافات التي شهدتها الأوساط الامريكية حول فرض هذا القانون، فقد تم التصديق عليه في أكتوبر 2003 بأغلبية ساحقة بلغت 89 صوتا مقابل 4 أصوات معارضة. كما تم التصديق على النسخة النهائية من القانون في مجلس الشيوخ في 12 ديسمبر 2003. وقد شكل هذا القانون تمهيدا لسياسة أمريكية اكثر صرامة تجاه سوريا في حال عدم امتثالها للمتطلبات المنصوص عليها المتمثلة في:[2]

1- يمنع تصدير المنتجات الامريكية (غير الطعام والدواء) الى سوريا.[3]

2- منع المشاريع التجارة الامريكية من الاستثمار اول العمل في سوريا.

3- تقييد حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن ونيويورك.

4- منع الطائرات المملوكة لسوريا او تحت قيادتها من الإقلاع من ارض الولايات المتحدة أو الهبوط فيها او الطيران في اجوائها.

5- خفض الاتصال الدبلوماسي مع سوريا.

6- حظر المعاملات التجارية في أي ممتلكات تعود بالنفع على الحكومة السورية او فيما يتعلق باي ممتلكات خاصة لسلطة الولايات المتحدة الامريكية.

7- منع أي مساعدة مقدمة من قبل الولايات المتحدة، متضمنة القروض والديون أو أي مساعدة مالية مهما كان نوعها أو أي عمل او الاستثمار للولايات المتحدة الامريكية داخل سوريا.[4]

8- يمنع أي استثمار لما يسمى ما وراء البحار.

2- مركز كارتر ، **العقوبات الامريكية والأوروبية على سوريا** ، المرجع نفسه .

2- غلاوي منال احمد إبراهيم ، **سياسة الخارجية الامريكية تجاه سورية** ، المرجع السابق ، ص 83

3- باسل حفار ، **العقوبات على سوريا .. فاعليتها وتبعاتها واليات الالتفاف عليها ، النظام في سوريا يعد من أوائل أنظمة الشرق الأوسط التي شملتها العقوبات الغربية (رويترز)** ، 2024/9/4 اخر تحديث 2024/9/6 ، 01:34 مساءا ، توقيت مكة ،تاريخ الاطلاع عليه 15 مارس 2025 ، https://aja.ws/nbwme5

4- اشواق عباس ، **قراءة في قانون محاسبة سوريا، الحوار المتمدن**، 2005/01/25 ، تاريخ الدخول 2025/03/14 ، https://tinyurl.com/4yh9e7sp .

9- منع الاستثمار أي تنقيب للولايات المتحدة الامريكية داخل سوريا[1].

في الواقع لم تكن السياسة الأمريكية موجهة نحو لبنان أو سيادته بقدر ما كانت موجهة لتحقيق مصالحها ومصلحة الكيان الصهيوني في المنطقة. وذلك على ضوء التاريخ الذي يشير الى دور الولايات المتحدة في دعم تواجد القوات السورية في لبنان اثناء الحرب الاهلية عام 1975.

فالأمريكان كانوا يركزون على التخلص من النفوذ الإيراني وحزب الله في المنطقة [2]، وكانوا يسعون للوصول الى هذين الطرفين عبر سوريا. اذ كانت سوريا على مدار سنوات عديدة القناة الرئيسية لنقل المساعدات العسكرية الإيرانية الى مقاتلي حزب الله في الجنوب اللبناني. والمثل استخدمت سوريا روابطها مع حزب الله لتحقيق أهدافها الخاصة، مثل الضغط على الكيان الصهيوني لقبول مفاوضات السلام بناءا على شروطها، ولتعزيز مكانتها المهيمنة في لبنان.[3]

أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عزمها دراسة اتخاذ إجراءات عقابية ضد سوريا، وذلك في اعقاب سحب سفيرتها في دمشق، مارغريت سكوبي، في اول رد فعل رسمي على حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.[4] وقد صرح المتحدث باسم وزراة الخارجية الامريكية، ريتشارد باوتشر، بان السفيرة سكوبي عقدت لقاءات مع مسؤولين سوريين قبل مغادرتها دمشق، عبرت خلالها عن بالغ قلق واشنطن وغضبها الشديد من اغتيال الحريري، الذي وصفه بانه "عمل إرهابي شنيع".

---

[1] محمد ماضي، قانون محاسبة سوريا، تاريخ النشر 2003/10/26، تاريخ الدخول 2025/03/14: https://tinyurl.com/ytn4nv4t

2- مركز كارتر ، **العقوبات الامريكية على سوريا**، أيلول / سبتمبر 2020. ص 9

3- يمان الدلاتي ، **مسار العقوبات الامريكية على سوريا : 46عاما من التحولات قبل الإعفاءات**، 07/يناير 2005 ،تاريخ الدخول 03/15 / 2025، https://www.noonpost.com/284269/

1- **واشنطن تسحب سفيرتها وتلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق الاخبار**، تاريخ النشر 2005/2/16تم اطلع عليها يوم 25 افريل 2025، https://aja.me/ezcp7

كما جدد "باوتشر" مطالبة واشنطن لدمشق بالامتثال لقرار مجلس الامن رقم 1559، والذي ينص على سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية وانهاء تدخلها في الشؤون اللبنانية الداخلية، ووقف دعمها لحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام مع الكيان الصهيوني.

وفي السياق ذاته، دعت فرنسا الى فتح تحقيق دولي في قضية الاغتيال، وهو ما يعكس عدم ثقتها في الأجهزة الأمنية والقضائية اللبنانية، وسعيها لمنح القضية بعدا دوليا قد يسهم في تصعيد الموقف. وينظر الى هذا التوافق الفرنسي- الأمريكي على خلفية القضية السورية اللبنانية كعامل في تحسين العلاقات بين البلدين مؤخرا، وتلاقي مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.[1]

في جانب ذلك، اتهم نائب الرئيس السوري "عبد الحليم خدام" الكيان الصهيوني بالوقوف وراء عملية الاغتيال، وذلك خلال تقديمه التعازي باسم القيادة السورية لعائلية الحريري.

وفي ذات الاطار، أصدر مجلس الأمن الدولي بيانا رئيسيا أدان فيه اغتيال "الحريري" واعتبره عملا إرهابيا، داعيا الحكومة اللبنانية الى محاسبة المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ. كما طالب البيان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بالاعداد تقريرعاجل حول ملابسات وتداعيات عملية الاغتيال.

وحث مجلس الامن الشعب اللبناني عن اتباع الوسائل السلمية لتحقيق تطلعاته الوطنية في نيل السيادة الكاملة والاستقلال، ووحدة الأراضي اللبنانية. كذلك شدد البيان على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية اللبنانية في موعدها المحدد،في أجواء تتسم بالشفافية والديمقراطية وقد أعلنت الحكومة اللبنانية رسميا موافقتها على تشكيل لجنة تحقيق دولية بهدف الكشف عن الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري.[2]

المطلب الثاني : الدور الفرنسي في الازمة اللبنانية السورية بعد 2005

1- سلام سفاف ، **دور ايران الإقليمي في المشرق العربي " سورية، لبنان "** ، رسالة اعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب 2005 ص 197.198 .

2- سلام سفاف ، **دور ايران الإقليمي في المشرق العربي" سورية ، لبنان "** ، مرجع نفسه ، ص 179 .

في 17 اب / أغسطس 2004 ، ابلغ موريس فوردو مونتان الرئيس الفرنسي جاك شيراك بان مسودة قرار مجلس الامن رقم 1559 باتت جاهزة، وان رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري قد اعرب عن موافقته عليها ،ولم يتبق سوى تامين الدعم الأمريكي لتقديمها رسميا الى مجلس الامن. على اثر ذلك بادر فوردو مونتان بالاتصال بمستشارة الامن القومي الأميركية آنذاك، كوندوليزا رايس، مقترحا مناقشة التفاصيل النهائية معها في واشنطن. وقد سارعت رايس إلى دعوته لتناول الغداء، وهو اللقاء الذي عقد في 20 اب / أغسطس 2004.[1]

خلال هذا الاجتماع، أوضح المبعوث الفرنسي ان التطورات في المنطقة تتسارع، وأن الحكومة السورية تسعى الى تمديد للرئيس اللبناني "اميل لحود" من خلال سلسلة مبادرات متتابعة، الامر الذي من شانه الإبقاء على نفوذ دمشق في لبنان لست سنوات إضافية . كما أشار إلى أن "الحريري" كان على وشك استدعائه الى دمشق لفرض امر واقع عليه، وأن استمرار هذا النفوذ اسيبقي لبنان " رهينة للممارسات المفافيوية ذاتها، مما يهدد باجهاض آفاق الإصلاح التي أطلقها مؤتمر باريس 2.

وقد تناول اللقاء أيضا الأهداف الجوهرية للمشروع المطروح، والمتمثلةفي نزع سلاح حزب الله والفصائل المسلحة الأخرى، وانسحاب القوات السورية من لبنان حتى الخط الأزرق الفاصل مع كيان الصهيوني. تولى السفير الفرنسي جان– دافيد ليفيت مهمة اعداد النص النهائي للقرار، بما يتماشى مع الرؤية الأحادية التي تبناها اليوت ابرامز ،احد ابرزصقور الإدارة الاميريكية وذلك في تباين واضح مع المبادئ التقليدية للسياسة الفرنسية في المنطقة منذ اتفاق الطائف عام 1989.

ورغم هذا التباين، اعتبر ليفيت ان من الضروري " فصل الملف اللبناني عن سياقه الإقليمي "، بل انه استثنى القوات الدولية العاملة في الجنوب لبنان من احكام القرار المتعلقة بتنفيذ. وفي هذا الاطار، نقل دبلوماسي عربي في واشنطن أن " الأميركيين أعجبوا بفكرة هذا التدخل الأحادي على الطريقة الفرنسية ، بل ولم يصدقوا أعينهم حينها ". وقد أنهى "ليفيت" اعداد المسودة بالتنسيق مع مدير إدارة شمال افريقيا في الخارجية الفرنسية.

1– ريشار لابيفيير ، **القصة السرية للقرار 1559** ، الخميس 14 شباط 2008 ، متاح على رابط، https://links.al-akhbar.com/ijX

في الأمم المتحدة، فوجئ الأمين العام "كوفي عنان"، الى جانب وزارتي الخارجية والدفاع الاميريكيتين بالقرار، اذا لم يكن المتخصصون في شؤون المنطقة في إدارتين على دراية مسبقة به.[1]

وفي أيلول / سبتمبر 2004، تبنى مجلس الامن الدولي القرار 1559 بدعم فرنسي أمريكي ، حيث حصل على تسعة أصوات فيما امتنعت ست دول عن التصويت. وفي اليوم التالي مباشرة ، اقرا البرلمان اللبناني تمديد ولاية الرئيس اميل لحود لثلاث سنوات إضافية ، ما شكل صدمة للرئيس شيراك ، خاصة ان هذه الخطوة اسفرت عن تهميش صديقه الحليف، رفيق الحريري، الذي ابعد عن الحكم بعد فترة وجيزة وتحديدا في 21 تشرين الأول / أكتوبر 2004 .

المطلب الثالث : صدور قرار 1559

أولا : ظروف صدور القرار :

ظروف صدور قرار الاممي 1559 في 2 أيلول 2004 جاء في سياق محلي واقليمي ودولي معقد، ومن ابرز هذه العوامل نجد :

1- فك العلاقة الاستراتيجية بين سوريا ولبنان فكلا البلدين في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني، وان اراضيهما لازالت محتلة ولم يتم التوصل الى حل عادل في المفاوضات المتعددة الأطراف التي توقفت منذ بداية التسعينيات بسبب التعنت الصهيوني في فصل المسار بين اللبناني عن السوري.

2- سعت فرنسا الى استعادة دورها في لبنان لملئ الفراغ الناجم عن الانسحاب السوري، اذ كانت سوريا تمثل العائق الأساسي أمام أي نفوذ فرنسي في الساحة اللبنانية.[2]

3- هدف القرار الى ممارسة ضغط دولي على سوريا بهدف تقليص نفوذها وفاعلية دورها في لبنان .

1- سلام سفاف، دور ايران الاقليمي في المشرق العربي سوريا ولبنان، مرجع سابق، ص 181.

2- داود خير الله، **الغباوة الوطنية اضمن حلفاء إسرائيل**: القرار1559، المحكمة، وأشياء أخرى، 4 تشرين الثاني 2010 ، تاريخ اطلاع عليه 2025/02/25، متاح على رابط https://linksa.l.akhbaa.com/hkr

4- تضمنت الاستراتيجية فصل المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع الكيان الصهيوني، لتسهيل عملية التفاوض والتطبيع بين لبنان والكيان الصهيوني، وصولا إلى توقيع معاهدة سلام مشابهة لما حدث مع مصر والأردن.

5- سعت والولايات المتحدة الى تجريد حزب الله من سلاحه بعد تصنيفه ك " حزب إرهابي " يتلقى الدعم من سوريا وايران، وبتالي فان عزل سوريا وتقليص نفوذها في لبنان كان يعد خطوة أساسية نحو تفكيك الحزب وتحويله من حركة مقاومة مسلحة الى فاعل أساسي ضمن النظام اللبناني.

6- النفوذ السوري في لبنان: منذ نهاية الحرب الاهلية، كانت سوريا الاعب الأساسي في لبنان، سياسيا وعسكري، حيث انتشرت القوات السورية في البلاد، وتحكمت بالمشهد السياسي مااعتبر وصاية مباشرة.

7- التمديد للرئيس اميل لحود: قبيل صدور القرار، فرضت سوريا تمديد الرئيس اللبناني اميل لحود رغم المعارضة الداخلية. تم التمديد بتعديل دستوري عبر البرلمان في 3 أيلول 2004 ما اثار غضب المعارضة واعتبر انتهاكا للسيادة اللبنانية.

8- التوافق الدولي ضد التدخل السوري: عن طريق فرنسا (جاك شيراك) والولايات المتحدة (جورج بوش) رغم خلافاتهما حول العراق، توفقا على ضرورة انهاء التدخل السوري في لبنان، اعد القرار 1559 بدعم فرنسي – امريكي نادر.

9- المعارضة اللبنانية تتحرك: بدات تتبلور معارضة لبنانية سياسية والشعبية ضد النفوذ السوري، تطالب بالاستقلال الكامل وسيادة الدولة، القرار 1559 شكل دعما دوليا لهذه المعارضة.

10- فكالمناخ الإقليمي والدولي: بعد غزو الأمريكي للعراق، بدا الحديث او ظهور مايعرف " **بإعادة تشكيل الشرق الأوسط** ".[1]

ثانيا: نص قرار مجلس الأمن رقم 1559

ان مجلس الامن اذ يشير الى الى جميع قرارته السابقة بشان لبنان ، ولا سيما القراران 425 (1978) و 426 (1978) المؤرخان 19مار / اذار 1978 والقرار 520(1982)

1- نديم قطيش، 1559... ما اصعب الرجوع اليه، صحيفة الشرق الأوسط 2017/11/28، تم اطلاع عليه 2025/02/25، متاح على https://tinyurl.com/59cpp5d3

المؤرخ 17سبتمبر/ أيلول 1982، والقرار 1553(2004) المؤرخ 29يوليو / تموز 2004 ، فضلا عن بيانات رئيسة بشان الحالة في لبنان، ولاسيما البيان المؤرخ 18يونيو / حزيران 2000(PRST/S /2000/21)

وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، يشير الى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان[1]، ومن جهة أخرى يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميلشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية. و يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، مدركا ان لبنان مقبلة على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية اجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:

1- يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع انحاء لبنان.

2- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

3- يدعو الى حل جميع الميلشيات اللبنانية ونزع سلاحها.

4- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

5- يعلن تاييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعية من غير تدخل او نفوذ اجنبي.

6- يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع المجلس الامن من اجل التنفيذ الكامل لهطا القرار ولجميع القرارات ذات صلة بشان استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.

7- يطالب الى الأمين العام ان يوافي مجلس الامن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر ان يبقي المسالة قيد نظره الفعلي. [2]

1- شفيق المصري، **لبنان وسوريا مطلبان بالتحرك لتطويق الأهداف الامريكية " الإسرائيلية "** ، القرار 1559 .. قراءة قانونية وسياسية، وحدة الدراسات ، افتيتاحية الخليج ، دار الخليج للنشر، 2004/09/20. تاريخ اطلاع 2025/2/25 متاح على رابط https://tinyurl.com/3ncpf4f2

2- **منشورات موقع الأمم المتحدة** ، انظر الى ملحق رقم نص قرار الاممي رقم 1559 (2004)

ثالثا: تداعيات القرار 1559 على العلاقات السورية اللبنانية

لقد شكل قرار 1559 نقطة تحول مفصلية في مسار العلاقات السورية اللبنانية، إذ أسهم بشكل مباشر في تصاعد التوتر بين البلدين، واعتبر من قبل دمشق بمثابة ضربة موجهة من قبل والولايات المتحدة وفرنسا، خاصة بعد دعمها للتمديد للرئيس اللبناني "اميل لحود من خلال تعديل دستوري اثار جدلا واسعا. ويظهر هذا القرار بوضوح الدور المحوري الذي تلعبه فرنسا في صدوره، حيث لم يكن بمقدور الولايات المتحدة تمرير القرار في مجلس الأمن دون دعم فرنسي قوي، تجلى مة خلال تحركات الرئيس جاك شيراك، الذي قام بالتنسيق مع الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال قمة الثمانية، بهدف اتخاذ إجراءات تقلص من الوجود والنفوذ السوري في لبنان. وقد رحبت واشنطن بهذه الخطوات في اطار سعيها للضغط على دمشق لتعديل بعض مواقفها وسلوكها الإقليمي، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005 ذ، والذي مثل نقطة تصعيد إضافية في العلاقات ونتيجة لهذا مسار، توترت العلاقات السورية اللبنانية بشكل مسبوق، كما تازمت العلاقة مع فرنسا بعد ان كانت قد بلغت مستويات متقدمة من التنسيق[1].

وقد جاء انسحاب القوات السورية من لبنان تطبيقا للقرار 1559، الذي اكد على احترام السيادة اللبنانية، مما افقد سوريا احدى ابرز اوراقها في المنطقة التي كانت تمثل ضمانة لدورها الإقليمي. وتزامنت هذه التطورات في تزايد الضغوط الدولية على سوريا، لاسيما بعد إقرار قانون محاسبة سوريا من قبل الكونغرس الأمريكي، الامر الطي دفع صانع القرار السوري الى انتهاج سياسة اكر واقعية وعقلانية تهدف الى احتواء الضغوط والتكيف مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية الجديدة.

1- نجلاء موسى أبو الحصين ، المتغيرات السياسية والإقليمية واثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005-2013) ، المرجع السابق، ،ص 71 .

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال هذا الفصل ان الازمة السورية اللبنانية لم تنشا بمعزل عن محيطها الإقليمي والدولي، بل كانت وليدة تراكمات تاريخية وتحالفات استراتيجية، حيث شكلت سوريا فاعلا مهيمنا في الساحة اللبنانية، من خلال علاقاتها الوثيقة مع ايران وحزب الله في مقابل مساع خليجية وغربية لتقويض هذا النفوذ. اظهر التداخل بين العوامل الإقليمية والدولية ان القضية اللبنانية تجاوزت البعد الوطني لتتحول الى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية، وهو ما انعكس في صدور القرار الاممي 1559 وتزايد الضغوط الامريكية والفرنسية على دمشق. ان فهم الابعاد المتشابكة لهذه الازمة يظهر ان الاستقرار في لبنان لا يمكن عزله عن التوازنات القوى في المنطقة، ولا عن صراع المحاور الذي يتداخل فيه الديني بالطائفي، والإقليمي بالعالمي.

الفصل الثالث تداعيات الازمة السورية اللبنانية وآثراها على المنطقة

- تمهيد
- المبحث الأول : انسحاب القوات السورية من لبنان

المطلب الأول : أسباب الانسحاب وأبرز الأحداث المرتبطة به

المطلب الثاني : أثر الانسحاب سوري على لبنان

- المبحث الثاني : انعكاسات الازمة في العلاقات الثنائية .

المطلب الأول : طبيعة العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب

المطلب الثاني : تأثير الازمة على السيادة الوطنية لكل من سوريا ولبنان

- المبحث الثالث : الأثر الإقليمي والدولي

المطلب الأول : تداعيات الازمة على استقرار المنطقة

المطلب الثاني : أطماع القوى الدولية والإقليمية في المنطقة

- خلاصة الفصل

تمهيد

شهدت الفترة بين عامي 2005، 2006 تطورات محورية في مسار العلاقات السورية اللبنانية وذلك في اعقاب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، الذي مثل لحظة تحول عميقة في تاريخ السياسي اللبناني الحديث. فقد أدى هذا الحدث الى تصاعد الضغوط الشعبية والدولية المطالبة بإنهاء الوجود السوري في لبنان، ما اسفر عن انسحاب القوات السورية لأول مرة منذ اكثر من ثلاثة عقود. يتناول هذا الفصل ابرز تداعيات هذا الانسحاب على البنية السياسية اللبنانية، وعلى توازن القوى الإقليمي، كما يرصد الانقسام الداخلي الذي اعقب الانسحاب وتجلى في بروز تحالفي 8 و 14 اذار، كما يناقش الفصل تأثير الازمة على السيادة لكل من سوريا ولبنان، وانعكاساتها على استقرار المنطقة، خاصة في ظل اشتداد الصراع الإقليمي والدولي حول النفوذ في لبنان.

المبحث الأول: انسحاب القوات السورية من لبنان

المطلب الأول: أسباب الانسحاب وأبرز الأحداث المرتبطة به

أولا أسباب الانسحاب:

1- تصاعد التوتر:

- تصاعد موجة العداء للسوريين بين قطاعات من المسلمين والمسيحيين اللبنانيين
- ارتفاع الاتهامات الموجهة لسوريا بالمسؤولية عن اغتيال رفيق الحريري.
- سوريا أعلنت سحب قواتها من لبنان تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم 1559.[1]
- اعتبر المعارضون اللبنانيون هذا الانسحاب ثاني انتصاراتهم بعد استقالة حكومة عمر كرامي.

2- تحركات سوريا وحلفائها في لبنان:

- تحرك حلفاء دمشق وعلى راسهم حزب الله على مسارين
- اثبات الوجود على الأرض ونزع ورقة " المعارضة بالمطالبة بالكشف عن قتلة الحريري.
- قبول التحدي السياسي بترشيح عمر كرامي مجددا لتشكيل الحكومة.[2]

3- التظاهرات الشعبية:

- 8 مارس: حلفاء دمشق نظموا تظاهرات ضخمة في ساحة رياض الصلح، شارك فيها مئات الالاف، شكروا خلالها سوريا على دورها في لبنان.
- المعارضة ردت بتنظيم تظاهرة مقابلة في ساحتي الشهداء ورياض الصلح، شارك فيها أيضا مئات الالاف، طالبت بـ:
  - اقالة قادة الأجهزة الأمنية.
  - تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري.

1- بول سالم، **لبنان والازمة السورية : تداعيات ومخاطر**، مركز مالوم ، كير كازينغي للشرق الأوسط، كانون الأول / ديسمبر 2012، ص 5.

2- حتحاتي محمد، **المحكمة الخاصة بلبنان محاكمة دولية ونصوص وطنية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11 ، العدد17، 2018/06/20، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 127.

4- دفتر شروط المعارضة:

بعد قبول كرامي بتشكيل حكومة اتحاد وطني، قدمت المعارضة شروطها التي سميت بـ: دفتر الشروط، وأبرزها:

- اقالة قادة الأجهزة الأمنية.
- تكليف شخصية غير مرشحة للانتخابات بتشكيل الحكومة.
- تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري.[1]

5- تحركات المعارضة دوليا:

وليد جنبلاط، قطب المعارضة الرئيسي،[2] روج لهذه الشروط دوليا، فزار: باريس، المفوضية الأوروبية ،موسكو ، روما ، طهران.

6- فشل كرامي وتكليف ميقاتي:

- تعثر تشكيل حكومة كرامي.
- قائد استخبارات الجيش ريمون عازار (احد الستة المطلوب اقالتهم) اعلن استقالته.
- بعد أسبوعين من المشاورات، اعلن كرامي فشله واعتذر عن المهمة.
- الرئيس اللبناني فجر مفاجأة بإعلان تكليف نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة وفق شروط المعارضة.

ثانيا الأحداث المرتبطة بالانسحاب:

1- بداية تراجع النفوذ السوري في لبنان

- بدأ تراجع النفوذ السوري بشكل جدي وان كان تدريجيا بعد انسحاب الجيش الصهيوني من الجنوب لبنان في مايو 2000. منذ ذلك الحين، واجهت سوريا ضغوطا داخلية من القوى اللبنانية، الى جانب ضغوط خارجية من الولايات المتحدة وأوروبا لإخراجها من لبنان.
- تولي بشار الأسد المسؤولية عن الملف اللبناني تدريجيا بعد وفاة شقيقه باسل في حادث سير عام 1994.

1- غسان العزي، **تداعيات الازمة السورية على مستقبل حزب الله** ، تقاري، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يوليو / تموز 2012، ص 4 . https://tinyurl.com/ystr9udd

2- احمد ناصوري ياسر سمرة، **التطور تاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان اهم ملامحها وانماطها**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 2، 2015، ص 400.

- في يوليو 2000، أصبح بشار الأسد رئيسا لسوريا بعد وفاة والده "حافظ الأسد".

2- الغزو الأمريكي للعراق وتحول السياسة الدولية:

- شكل الغزو الأمريكي العراق عام 2003 نقطة التحول الثانية بعد الانسحاب الصهيوني.
- سعى المحافظون الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش الابن الى استهداف نظام بشار الأسد ضمن استراتيجية لإعادة ترتيب المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط.
- أخطاء الأسد في قراءة التحولات، فيما كانت الولايات المتحدة وفرنسا حسمتا أمرهما لإنهاء الوجود السوري في لبنان.

3- الضغوط الدولية والإجراءات ضد سوريا:

- صدور قرار" محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان " في 12 ابريل 2003.
- تبعه قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559 في سبتمبر 2004، الذي طالب بانسحاب جميع الميلشيات اللبنانية وغير لبنانية من لبنان.[1]

4- ابتكار صيغة الترويكا اللبنانية:

بالتنسيق مع حلفائها في لبنان، ابتكرت دمشق صيغة " الترويكا اللبنانية "، التي كرست تقاسم النفوذ بين:

- رئيس الجمهورية (ماروني).
- رئيس مجلس النواب (شيعي).
- رئيس الحكومة (سني).
- استغلت دمشق هذا التوازن للعب دور الحكم بين الأطراف اللبنانية المختلفة.

5- أخطاء نظام الأسد وفق الكاتب سمير القصر:

- **ألخطأ الأول:** عدم تصديق ان إسرائيل ستنسحب من لبنان كما وعد ايهود باراك، مما منع استخلاص الدروس السياسية من الانسحاب.
- **الخطأ الثاني:** تجاهل التحول في السياسة الامريكية بعد غزو العراق.[2]

1- مروان قبلان، **الثورة والصراع على سورية (تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية)، سياسات عربية دولية**، محكمة تعني بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسلت العامة، العدد 18، كانون الثاني / 2016. ص 80

- مروان قبلان، **الثورة والصراع على سورية : تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية** ، مجلة السياسات العربية، العدد 18،كانون الثاني / يناير 2016، ص 81

- **الخطأ الثالث:** تجاهل القرار 1559، وفرض التمديد للرئيس اميل لحود في 3 سبتمبر 2004 ، أي بعد يوم من صدور القرار.

6-تصاعد المعارضة السورية في لبنان:

- التمديد للحود وتشكيل حكومة برئاسة عمر كرامي وسع المعارضة اللبنانية ضد النفوذ السوري.
- تشكلت مجموعات معارضة مثل:

- لقاء قرنة شهوان " (تأسيس عام 2001).
- لقاء البريستول " (عام 2004)، الذي انضم اليه وليد جنبلاط بعد.
- محاولة اغتيال نائبه مروان حمادة في أكتوبر 2004.
- انضم "رفيق الحريري" إلى المعارضة بعد هذه التطورات، رغم انه كان قد تولى رئاسة الحكومة عام 1992 باتفاق سوري. سعودي.

7- اغتيال "الحريري" وتداعياته:

- في 14 فبراير 2005 ، اغتيل "رفيق الحريري" بتفجير موكبه في بيروت.
- شكل اغتياله صدمة محلية وإقليمية ودولية غير متوقعة للاسد.[1]
- أدى الاغتيال الى انسحاب سريع للقوات السورية من لبنان لأول مرة منذ دخولها إلى لبنان.

8- نهاية معادلة " السين – سين ":

- اغتيال الحريري انهى معادلة " السين – سين " (سوريا – السعودية) التي نشات بعد اتفاق الطائف.
- سحب الغطاء العربي عن الوصاية السورية، بعد ان كانت الولايات المتحدة وفرنسا قد سبقتها بذلك.

9- التظاهرة المليونية ونهاية الوصاية:

- في 14مارس 2005، خرج مئات الالاف في تظاهرة مليونية بساحة الشهداء في بيروت.
- طالبت التظاهرة بخروج الجيش السوري من لبنان.
- اعتبرت هذه التظاهرة اعلانا شعبيا صريحا لنهاية الوصاية السورية على لبنان

[1]تقرير حول الشرق الأوسط رقم 69 ،حزب الله والازمة اللبنانية ،10 تشرين الأول / أكتوبر 2007، ص 1 .

المطلب الثاني : أثر الانسحاب السوري على لبنان: [1]

الانسحاب السوري من لبنان شكل تهديدا بالغل الخطورة على استقراره، يفوق في تداعياته مسالة الدخول نفسه، اذا ان لبنان ، بوصفه دولة هشة ومحدودة الإمكانات، لم يكن قادرا على ملئ الفراغ الأمني والعسكري الذي خلفه هذا الانسحاب . فقد مثلت سوريا ركيزة أساسية في حفظ الامن والاستقرار داخل لبنان، وهو ما اقرته القمم العربية منذ عام 1976، الذي أجاز للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها، معترفا بالدور التاريخي والمحوري لسوريا في تحقيق التوافق الداخلي اللبناني. [2]

أدى الانسحاب السوري الى بروز مشكلات بين لبنان وسوريا، تمثلت في قضايا عدة ابرزها: ترسيم الحدود، ومشكلة مزارع شبعا التي تشير وثائق الامم المتحدة الى انها سوريا بالإضافة الى ملف السجناء اللبنانيين في السجون السورية ،فضلا عن قضايا أخرى تتعلق باليد العاملة السورية في لبنان والطلبة السوريين الذين يتابعون دراستهم في المؤسسات التعليمية اللبنانية.

كانت المعارضة اللبنانية اول من دفع ثمن الانسحاب السوري من لبنان، اذ مثل هذا الانسحاب ضربة قاسية لوحدة الصف التي حققتها خلال انتفاضة الاستقلال والحرية عقب اغتيال رفيق الحريري. ذلك ان المعارضة لم تكن مستعدة او متوقعة للتنفيذ السريع للقرار 1559، ما أدى إلى تخلخل بنيتها وتراجع تماسك خطابها السياسي، على الرغم من التظاهرة التي نظمتها في ساحة رياض الصلح في 4 مايو2005،والاتصالات الواسعة التي اجراها قادة المعارضة، لاسيما سعد الحريري ووليد جنبلاط، ومع البطريرك صفير وعدد من النواب والمسؤولين اللبنانيين، في محاولة للحفاظ على وحدة صف المعارضة.

1- تقرير حول الشرق الاوسط رقم 69. حزب الله والازمة اللبنانية .مرجع نفسه .ص 2

2- جويل بطرس، **العلاقات اللبنانية السورية بعد الانسحاب** .. إعادة توضع وتبدل أدوار (2)، 26فبراير 2025، متاح على https://tinyurl.com/bdcvcay

من المتوقع ان يفرز الانسحاب السوري صعوبات وازمات مستقبلية، وابرزها ما يتعلق بمهام المراقبين الدوليين، حيث قد يسعون ، بين الحين والأخر، الى افتعال قضايا تبرز تدخلهم او دخولهم الى المناطق الخاضعة لسيطرة المقاومة اللبنانية، وذلك الى ان يتم التوصل الى تسوية شاملة بشان سلاح حزب الله على المستويين اللبناني والدولي.

اسفر الانسحاب السوري عن انهاء العلاقة المباشرة بين سوريا وحزب الله، مما دفع باتجاه توسيع الاعتماد على القناة الإيرانية في تنسيق والدعم. وبالتالي، فان أي تحرك يقوم به حوب الله في ظل غياب التنسيق المباشر مع سوريا قد ينعكس سلبا على الطرفين، سواء من الناحية السياسية او الأمنية.

عقب الانسحاب السوري من لبنان في عام 2005، شهدت الساحة اللبنانية اقساما حادا بلغ ذروته في اذار/ مارس من عام نفسه، عندما خرج الأمين السابق لحزب الله، بخطاب وجه فيه الشكر الى سوريا "سوريا الأسد"، في الموقف عدا إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الانقسام السياسي في لبنان.[1]

تبلور الانقسام في المشهدين رئيسين: فريق 8 اذار، الموالي للنظام السوري وايران، وفريق 14 اذار، المعارض للوصاية السورية والمدعوم من المملكة العربية السعودية والغرب.[2] استغل النظام السوري هذا الشرخ السياسي الداخلي لتعطيل أي تسوية وطنية قد تهدد مصالحه ، متكئا على دعم حزب الله وحركة امل الذين اعلنا وقوفهما ابى جانبه. وقد أتاح هذا التحالف للنظام السوري واستمرار تدخله في الشؤون اللبنانية ، مقابل حماية سلاح حزب الله وضمان استمرار خط الامداد بينه وبين ايران عبر الأراضي السورية.

أسفر هذا التدخل عن احباط الآمال التي ولدتها انتفاضة 14 اذار، وبدت الوصاية وكأنها لم تنته، " وكأن شيئا لم يكن ، على حد تعبير الكاتب سمير قصير في احدى مقالاته في صحيفة النهار. وادى هذا الى تكرار تعطيل الحكومات اللبنانية وتعميق الانقسام الوطني

1- جويل بطرس، **تاريخ العلاقات اللبنانية السورية .. قصة هيمنة طويلة عنوانها " الوصاية " (1)، 21 فبراير 2025**، متاح على رابط ، https://tinyurl.com/bdcvcay

2- غسان العزي، **تداعيات الازمة السورية على مستقبل حزب الله**، تقارير 11 يوليو / تموز 2012، مركز الجزيرة للدراسات، ص 4 https://tinyurl.com/ystr9udd

،وخصوصا بعد احداث 7 أيار، في ظل استمرار التجاذبات الإقليمية والدولية، وانصياغ القوى السياسية اللبنانية، الموالية والمعارضة ، لضغوط حلفائها الإقليميين والدوليين.

احباط " ثورة الأرز": بذلك يمكن القول ان مفاعيل اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانتفاضة 14 اذار قد جرى احتواؤها تدريجيا، تم احباط أي إمكانية لفصل لبنان عن

النفوذ السوري. كما قال "سمير قصير"، فقدت معارضة زخمها الشعبي، أو تخلت عنه لأسباب متعددة، منها تغير الأولويات من جهة ، العجز عن انتاج قيادة جماهرية موحدة من جهة أخرى. ما أعاد لمفاصل النظام القديم، من الأجهزة الأمنية ودوائر القصر الجمهوري ورئاسة مجلس النواب ، القدرة على تعطيل والتحكم في المسار السياسي.

بدأ حزب الله بنسج تحالفات خارج الاطار التقليدي المعروف لاب " الثنائي الشيعي " (حزب الله وحركة امل) فخاض الانتخابات الانتيابية في يونيو 2005 ضمن ما يعرف بـ " التحالف الرباعي" الذي جمعه بالحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل، ما أتاح لقوى مؤيدة لسوريا ان تحظى بتمثيل اوزن في البرلمان.

ظن اللبنانيون ان دام اكثر الخروج القوات السورية يشكل فرصة تاريخية للتخلص من ارث الاحتلال الذي من ثلاثين عاما، لكن سرعان ما تبين لهم ان الانسحاب العسكري لم يواكبه فك ارتباط سياسي مع نظام الأسد.

وفي فبراير 2006، جاء " تفاهم مار مخايل" بين حزب الله والتيار الوطني الحر، في خطوة غير متوقعة خصوصا ان العماد ميشال عون كان من ابرز معارضي حزب لله ويطلق على نفسه " عراب 1995" منح هذا التفاهم الغطاء المسيحي لحزب الله في حرب يوليو 2006 ضد الكيان الصهيوني ، وادى لاحقا الى استقالة وزراء التيار من الحكومة "فؤاد السينيوة" ، واعتصامهم في وسط بيروت لقرابة السنتين بهدف اسقاطها .[1]

1- غسان العزي، تداعيات الازمة السورية على مستقبل حزب الله، مرجع السابق، ص 5.

المبحث الثاني: انعكاسات الازمة في العلاقات الثنائية

المطلب الأول: طبيعة العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب

شهدت الساحة السياسية اللبنانية تطورات متسارعة عقب انسحاب القوات السورية من لبنان في عام 2005، تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم 1559. فقد اسقطت الحكومة اللبنانية التي كانت قد شكلت خلال فترة الوجود السوري ، برئاسة عمر كرامي، حيث قدم استقالته امام مجلس النواب بعد ان حمله عدد من النواب الى جانب سوريا مسؤولية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري.

وفي خضم هذه الازمة السياسية، رفضت اطراف من المعارضة اللبنانية ولا سيما الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ، تشكيل حكومة انتقالية ذات طابع عسكري، مطالبة بتشكيل حكومة مدنية جديدة . كما برزت قضية ترسيم الحدود اللبنانية، خاصة في ما يتعلق بالمزارع شعبا التي تؤكد بيروت انها أراض لبنانية، رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها. وقد اعتبرت دمشق ان الاحتلال الصهيوني لتلك المنطقة يشكل عائقا يحول دون انجاز عملية الترسيم، التي لا يمكن اتمامها – وفق وجهة النظر السورية – الا بعد تحريرها [1].

أما فيما يخص العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فالبرغم من عدم وجود تبادل رسمي للسفارات منذ استقلال، كانت العلاقات تدار عبر " المجلس الأعلى السوري اللبناني " ومؤسسات مشتركة تعنى بشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الا ان مطالبات اللبنانية بعد الانسحاب السوري ركزت على ضرورة تبادل التمثيل الدبلوماسي الكامل بين الطرفين، بما يعكس اعترافا بسيادة واستقلال لبنان.

وقد شهدت العلاقات السورية – اللبنانية مزيدا من التدهور عقب صدور قرار مجلس الامن رقم 1636، الذي نص على خضوع مسؤولين امنيين سوريين للتحقيق امام لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري، وقد ازداد التوتر بعد رفض القاضي "ديتليف ميليس"، رئيس اللجنة المقترح السوري بإجراء التحقيق مع المسؤولين السوريين خارج الأراضي اللبنانية.

تحولت التفاعلات السياسية الداخلية اللبنانية خلال تلك المرحلة الى سجلات حادة، تداخلت فيها الابعاد الشخصية والوطنية والقومية، فضلا عن التأثيرات الإقليمية والدولية. وعلى

1- أسماء الكامل، لوموند: **هل سيعود لبنان تحت حكم الأسد مرة أخرى ؟**، تاريخ النشر 8/ماي 2023، تاريخ الاطلاع عليه 29 /افريل 2025، متاح على https://tinyurl.com/4x38xakz

الرغم من انسحاب القوات السورية، عبر الرئيس السوري بشار الأسد في خطاب القاه امام البرلمان، عن اصدار بلاده على استمرار في لعب دور فاعل في لبنان، مشيرا الى ان " عوامل كثيرة تفرض بقاء هذا الدور وتعزيزه وربما اكثر مما كان عليه في السابق.

وفي هذا السياق، قاد حلفاء سوريا في لبنان مظاهرات حاشدة في شوارع بيروت، واعيد تكليف عمر كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة، باعتباره الورقة الإقليمية الأخيرة التي يمكن ان تمنح دمشق هامشا للمناورة في المواجهة الضغوط الدولية المتزايدة.[1]

ومما لاشك فيه ان الانسحاب السوري خلف فراغا امنيا في لبنان، في ظل حالة التراجع التي شهدها النظام الإقليمي العربي آنذاك، وقد ساهم هذا الفراغ في زعزعة الاستقرار، وفتح الباب امام موجة من الاغتيالات السياسية التي استهدفت شخصيات لبنانية معارضة للوجود السوري ، مثل "سمير قصير"، "جورج حاوي"، "جبران تويرني" و"وليد عبدو" ، إضافة الى سلسلة من تفجيرات التي هزت بيروت، والتي وجهت أصابع الاتهام فيها الى النظام السوري.

شهدت العلاقات السورية – اللبنانية تصعيدا ملحوظا في التوتر عقب انسحاب القوات السورية من لبنان، لا سيما بعد اتهام دمشق لبيروت بالتحول الى " ممر للتآمر على سوريا" وهو ما أشار اليه الرئيس السوري بشار الأسد في خطاب القاه عقب استكمال عملية الانسحاب. وقد بلغ التصعيد ذروته اثر زيادة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الى الولايات المتحدة الامريكية، ولقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث ادلى السنيورة بتصريحات إعلامية المح فيها ان الرئيس السوري كان قد وجه تهديدا لرئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري قبل اغتياله، ما فسر ضمنا كالتهام مباشر لسوريا بالضلوع في الجريمة.

لم تتأخر دمشق في الرد، اذ وصف الرئيس الأسد نظيره اللبناني بأنه " عبد مأمور " للولايات المتحدة، في سابقة هي الأولى من نوعها التي تشهد فيها العلاقات بين البلدين

1- عامر كامل احمد، العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مرجع سبق ذكره، ص 73.

سجالات علنية بهذا المستوى من حدة، وقد اعقب عودة السنيورة من واشنطن سعي لبناني لاستصدار قرار دولي جديد يعزز الضغوط الدولية على دمشق.[1]

وفي سياق مواز، رأى وفد الأمين العام للأمم المتحدة ، تيري رود لارسن، ان مسالتي ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين، تعدان من مسؤوليات الجانب السوري بموجب قرار مجلس الامن رقم 1559. وبناء على هذا التفسير، لم تعتبر الأمم المتحدة ان سوريا قد استكملت تنفيذ القرار بالكامل، خصوصا في ما يتعلق بالجوانب السياسية والمؤسسية المرتبطة بالانسحاب العسكري.

المطلب الثاني: تأثير الازمة على السيادة الوطنية في لبنان

تمثل حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" في 14 شباط /فبراير 2005، محطة مهمة في التاريخ السياسي اللبناني، اذا شكلت بداية مرحلة جديدة تميزت بتغيرات جذرية في المشهد السياسي، حيث تسارعت وتيرة الاحداث الداخلية في البلاد، خاصة مع بدء الاستعدادات لإجراء انتخابات نيابية حاسمة، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت ذكرى 14 شباط مرتبطة بمجموعة من التحولات السياسية التي اعادت تشكيل الواقع اللبناني . وفيما يلي عرض زمني لأبرز المحطات منذ اغتيال الحريري حتى اليوم:

1- اغتيال رفيق الحريري ورفاته:

في 14 شباط /فبراير 2005 ، تعرض موكب رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري لتفجير ضخم في منطقة قريبة من فندق " سان جورج " وسط بيروت، باستخدام ما يقارب طنا من مادة ال تي ان تي "، ما أدى الى مقتل الحريري و21 شخصا اخرين. أحدثت هذه العملية صدمة عميقة في الداخل اللبناني وعلى المستويين العربي والدولي.[2]

2-نشوء تحالف 14 آذار:

1- سارة عبد الكاظم جواد، **العلاقات السورية – اللبنانية بعد** 2011 ، المرجع السابق، ص 563.

2- تمار جمال الدين، **أبرز الاحداث التي مر بها لبنان منذ اغتيال الحريري**، 13 فبراير 2018، تاريخ اطلاع عليه 2025/04/28، جريدة الشرق الأوسط ، https://tinyurl.com/yzy4nepa

اتهمت اطراف سياسية لبنانية عديدة النظام السوري بالوقوف وراء الاغتيال، ما دفعها الى الدعوة لتظاهر شعبية حاشدة في 14 آذار / مارس 2005 للمطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان. وقد شارك في التظاهرة ما يزيد عن مليون لبناني، في حدث سمي لاحقا بـ " ثورة الأرز "، واسس لتحالف سياسي جديد حمل اسم هذا تاريخ، ضم ابرز الأحزاب والحركات المناهضة للوجود السوري ، مثل : تيار المستقبل ، القوات اللبنانية، الكتائب، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة اليسار الديمقراطي، وتكتل لقاء فرنة شهوان.

نتيجة الضغط الشعبي والدولي، انسحبت آخر القوات السورية من لبنان في 26 نيسان / ابريل 2005 منهية بذلك نحو 29 عاما من الوجود العسكري السوري في البلاد. ومع تزايد الحراك الشعبي تحت شعار " حرية، سيادة، الاستقلال "، تبلور تحالف 14 آذار، الذي طالب بخروج القوات السورية والمنظومة الأمنية التابعة لها، في مقابل نشوء تحالف سياسي آخر موال لسوريا، عرف بتحالف 8 آذار.[1]

3- القوى السياسية في تحالفي 14 و 8 آذار:

تحالف 14 آذار شمل قوى سياسية تمثل مختلف الطوائف اللبنانية أبرزها:

- تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري ، الممثل الأبرز للطاقة السنية.
- حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع.
- حزب الكتائب اللبنانية بقيادة الرئيس الأسبق امين الجميل.
- الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط . كما شاركت في التحالف قوى مثل: حركة اليسار الديمقراطي، حركة التجدد الديمقراطي، حزب الوطنيين الاحرار، وتكتل لقاء قرنة "شهوان".

وفي مقابل ذلك، ضم تحالف 8 اذار قوى ذات علاقات وثيقة مع النظام السوري مثل:

- حزب الله بقيادة حسن نصر الله.
- التيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون.[2]

1- **مبادرة تفكك تحالفات لبنان ولا تنجح في انتخاب رئيس** ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 3 .

2- ثورة الأرز 14 اذار .. الانتفاضة التي انهت 30 عاما من الوجود السوري في لبنان، 2024/3/22، اطلاع عليها 2025/4/28، https://aja.ws/rmbtya

4- أهداف ثورة الأرز:

سعت الثورة إلى:

- تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري واقالة القيادات الأمنية المتورطة.
- اجراء انتخابات برلمانية حرة.
- توحيد اللبنانيين تحت راية وطنية واحدة ، بعيدة عن الانقسامات لطائفية.
- انهاء النفوذ السوري، بما في ذلك اقالة حكومة عمر كرامي ووزير الداخلية سليمان فرنجية.
- عودة ميشال عون من المنفى واطلاق سراح سمير جعجع.

5- نتائج ثورة الأرز:

ينظر الى تحالف 14 آذار على أنه نجح في تأمين دعم دولي لاستقلال لبنان، وتحقيق انسحاب القوات السورية، وتعزيز المسار الديمقراطي. وقد انعكست نتائج الثورة في فوز التحالف بالأغلبية

النيابية في الانتخابات عامي 2005و 2009، الى جانب تحسن العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا لأول مرة منذ الاستقلال.

6- تقييم ثورة الأرز:

صرح المنسق العام لقوى 14 آذار فارس سعيد، بأن التحالف استوفى شكله التنظيمي ، لكنه لا يزال قائما كفكرة. وأشار إلى أن وحدة اللبنانيين التي تجلت في عام 2005 تراجعت لاحقا مع عودة الخطابات والانتماءات الطائفية، ما مهد برأيه، لظهور " الاحتلال الإيراني " عبر أدوات داخلية ، داعيا الى استعادة وحدة الصف كما حدث في ثورة الأرز.[1]

المبحث الثالث: الأثر الإقليمي والدولي

المطلب الأول: تداعيات الازمة على استقرار المنطقة

إن الأزمة السورية اللبنانية قد كان لها تداعيات إقليمية بعد 14 شباط 2005، فقد انقسمت دول المنطقة حول سياسة الرئيس بوش الابن المتمثلة " بالفوضى الخلاقة " التي

[1] ثورة الأرز 14 اذار الانتفاضة التي انهت 30 عاما من الوجود السوري في لبنان، المرجع السابق.

تعني إعادة تقسيم المنطقة الى دويلات طائفية صغيرة لتبرير وجود الكيان الصهيوني وطنا خاصا باليهود. وما ان تم احتلال العراق في اذار 2003، حيث ادارت واشنطن ظهرها لإيران وسوريا وصفتهما عضوين في " محور الشر " * ودولتين تساندان الإرهاب الدولي.

وبحسب وجهة نظر بوش، يجب اكراه طهران ودمشق على تغيير سلوكهما تعزيزا للسيطرة الامريكية على الشرق الأوسط، وقد ادركت واشنطن ان مسار " الهلال الإيراني " الذي يشمل شيعة العراق وايران والحكومة السورية وحزب الله في لبنان وحماس. يقف عقبة كأداء امام سيطرتها الإقليمية، وانها مضطرة للقيام بعمل ما ضد تحالف في الحلقة الأضعف التي تظهر بوضوح انها لبنان، حيث يمكن ضرب ثلاثة اهداف دفعة واحدة. سيطرة سوريا على لبنان، حزب الله وايران الجاهدة لامتلاك الطاقة النووية [1]. ومن اجل الوصول الى هذه النتيجة، شجعت واشنطن وفرنسا مجلس الامن على اصدار القرار 1559، الذي طالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ونزع السلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية داخل المخيمات الموجودة في لبنان.[2]

كما ان المؤسسة العسكرية الخاصة بالكيان الصهيوني، رات ان حزب الله هو " الوحدة القرائية المتقدمة للحرس الثوري الإيراني" وهذا المفهوم قد تعزز بعد وصول "شارون" إلى رئاسة الوزراء في عام 2000. [3]

أما الرئيس بوش، فقد أعاد توصيف دمشق بانها دولة ترعى الإرهاب في العراق ولبنان وفلسطين [4]و اتهم بشار الأسد بانه يسمح بتسريب الإرهابيين من حدوده الى لبنان، وانه يقدم

---

*- **مصطلح سياسي اطلقه بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية على كل من كوريا الشمالية ، ايران، العراق ،انظر الى نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد الحرب الباردة من التفرد الى الهيمنة 1990.20012 ، مجلة الدفاتر السياسية القانونية ، العدد ، 9 جوان 2013 ، ص 392.**

1- رايق سليم البريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الأهداف والأدوات والمعيقات)**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 ص 65.

2- كميل حبيب، **لبنان الهدنة بين الحربين ،المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان**، ط 1 ،2014، ص 249.

3- Ze ev Schiff, Israel s war with Iran, (Foreign Affairs: Nov_ Dec, 2006) pp. 23-24. www.academia.edu.

4- نور الدين حشود ، **جيوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة : دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري** ، ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد16 ، جانفي 2017 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر . ص 70 .

الدعم السياسي الى حماس والمنظمات الفلسطينية المتطرفة للعمل خارج دمشق. خاصة بعد جريمة 14 شباط 2005، اخذت واشنطن وبعض الدول العربية، وتحديدا المملكة العربية السعودية ومصر، باتهام سوريا باستمرار مساندتها لحزب الله، لاضعاف حكومة لبنان الديمقراطية، ولاستعادة نفوذها في البلد.

وفي الواقع ان اغتيال الحريري سجل أيضا نهاية للمحور السوري _ المصري _ السعودي فبينما كانت القاهرة والرياض تدعمان الالتزام الكامل بقرار مجلس الامن رقم 1559، رسخ الرئيس بشار الأسد تحالفه مع ايران. ونتيجة ذلك اصبح الشرق الأوسط يظهر كمنطقة تعاني من غياب نظام إقليمي خاص بها.[1]

وبالتالي، ان المتنافسون الاقليميون كانوا منقسمين الى معسكرين: الأول بقيادة ايران، والثاني: بقيادة السعودية. فمن ناحية، تقود ايران تحالفا يشمل سوريا وحزب الله وحماس، ويسعى لشرق الأوسط خال من نفوذ والسيطرة الامريكية. ومن ناحية ثانية كانت السعودية تقود تحالفا يشمل مصر والأردن، ويسعى الى إقامة علاقات صداقة مع الولايات المتحدة وسلام مع الكيان الصهيوني على قاعدة " الأرض مقابل السلام ".

وهذا التنافس بين الحلفين لم ينتج شيئا سوى الفوضى فالأحداث في السنوات القليلة الماضية كسرت النظام القديم في الشرق الأوسط المستقر، ولم تستبدله بنظام جديد.

وفي كانون الثاني 2006، عانت واشنطن وحلفائها الإقليميين هزيمة قاسية، عندما نجحت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة[2]. وتعاملت إدارة بوش الابن مع الحدث بردة فعل سريعة، متبنية موقف الكيان الصهيوني بالكامل ودعت الى حشد طاقات حلفائها في الغرب ومن العرب، لمعاقبة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وذلك بقطع

1- كميل حبيب ، **لبنان : الهدنة بين الحربين** ، المرجع السابق ص 251- 252.

2- **منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، دورة الحادية عشرة ، كانون الأول / ديسمبر 2024 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ص 03

مساعداتهم المادية عنها. اما ايران فقد ابتهجت متحدية منافسيها العرب في دعم الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

والخوف والخشية يعتريها من ان يكون سيطرة " الهلال الشيعي " أي الهلال الذي يشمل ايران وسوريا وحماس في قطاع غزة. وبرز الرهان مجددا على الدور الصهيوني كي يبرهن عن اخلاصه لمخططات واشنطن الإقليمية، بينما هي تدافع عن مصالها الخاصة ، لكون واشنطن والكيان الصهيوني الإقليمية متطابقة. ومن سهل هنا ان نرى ان لبنان اصبح ساحة لصراع مدمر لا مصلحة له فيه.

إن عملية " نقطة التحول"، كانت حربا صهيونية يشنها الكيان الصهيوني نيابة عن عرابها الولايات المتحدة، بهدف احداث تغير جوهري في سلوكات الحكومتين السورية والإيرانية. وكان الهدف تلك الحرب وقف التدخلات السورية في العراق ولبنان. لقد توسلت افضل طريقة لتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج ضد سوريا وايران، بقيام الكيان الصهيوني باستخدام أنظمة السلاح المتطورة لتدمير حركة حماس وحزب الله، المجموعتين المسلحتين من قبل دمشق وطهران. ان الهجومين اللذين شنهما الكيان الصهيوني، الأول على قطاع غزة في حيزران 2006، والثاني على لبنان في تموز 2006، كانا يهدفان الى الحاق ضربة جسيمة وقاسية بأعدائها المباشرين (حماس وحزب الله)، وحث حلفاء واشنطن من العرب لتسوية حساباتهم مع سوريا وايران. وهكذا فان حرب تموز قد تكون قد حصلت في هذا السياق الإقليمي. وما قيام حزب الله باسر جنديين صهيونيين في 12 تموز 2006، سوى الذريعة الصهيونية للقيام بتنفيذ خطتها الحربية المخطط لها سلفا ضد لبنان .

أما في صيف 2006، رات تل ابيب وواشنطن ان الفرصة لتغيير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط ايلا، أي ان خسارة وهزيمة حزب الله ستكون ضربة قاسية لإيران على الصعيدين النفسي والاستراتيجي. [1]

أما الأهداف الصهيونية غير المعلنة للحرب فقد شملت:

1- الثأر من انسحابها المذل من لبنان في أيار 2000، وبالتالي الرد على استفزازات حزب الله.

[1] رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الأهداف الأدوات والمعيقات) مرجع السابق، ص 66.

2- استعادة هيبتها واحترامها وقدرتها الرادعة في المنطقة.[1]

3- تدمير الاقتصاد اللبناني، وتخريب الموسم السياحي، علما بان جميع الفنادق كانت قد حجزت لصيف 2006.

أما من المنظور العسكري البحت، فان الهدف المعلن من قبل الكيان الصهيوني " لعملية نقطة التحول" كان تدمير حزب الله ودحره بعيدا عن الحدود، حتى لا تبقى له القدرة على اطلاق الصواريخ على القرى والبلدات الصهيونية، ولهذه الغاية، دعت الحكومة الصهيونية الى قتال شديد ضد حزب الله، تتضمن ضربات لبنيته التحتية،[2] مراكز قيادته وقدراته العملانية.

كما ان من اهداف الكيان الصهيوني المعلنة الأخرى، تامين اطلاق سراح جنودها المخطوفين واجبار الحكومة اللبنانية على تحمل مسؤولياتها في الجنوب، بمشاركة قوات " اليونيفيل"[3] وإعادة تموضع الجيش الصهيوني في حزام الضيق من الأراضي اللبنانية. بمزاورة الحدود الشمالية لمنع حزب الله من إعادة بناء قواعده هناك

كما وتجدر الإشارة انه في أيار 2000 اتخذ يهودا بارك قرار احادي الجانب، الانسحاب من معظم أراضي الجنوب اللبناني، وحذر من أي خرق عسكري للخط الأزرق في الجنوب من قبل حزب الله، يعد حادثا خطيرا ضد الكيان الصهيوني وسكانها في الشمال، وبالتالي ستكون ردة فعل الكيان الصهيوني العسكرية فورية وضخمة وغير مسبوقة.

لذلك في 12 تموز 2006 ، قال الكيان الصهيوني انه خرق هذه القواعد

عندما قام حزب الله بعملية " الوعد الصادق " وبالتالي صحيح ان حزب الله لم يحقق تكافؤا عسكريا مع إسرائيل، الا ان نضاله الدائب ضد الكيان الصهيوني، يوجب اعتباره جزءا أساسيا في سياق الدفاع عن مصالح لبنان الوطنية العريضة.

1- صهيب شنوف ،الشرق الأوسط وصراع المحاور ، مجلة القانونية والسياسية ، المجلد 10 ،العدد 03 ، جامعة وادي ، الجزائر ،ص 120.

2- منى علمي ، **التورط العسكري لحزب الله في سوريا ودوره الإقليمي الاوسع** ، دراسات مركز ملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، مارس 2017 ، ص 13.

3 تاسست القوات المؤقة للأمم المتحدة في لبنان، بواسطة مجلس الامن في مارس 1978 التأكد انسحاب الكيان الصهيوني من لبنان واستعادة الامن والسلام الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعالة في المنطقة تم تعديل المهمة مرتين نتيجة التطورات في عام 1982 وعام 2000 وبعد أزمة تموز اب أغسطس 2006 قام مجلس بتعزيز القوة البعثة بجانب مهامها الأخرى سوف تراقب وفق الاعتداءات ومرافقة ودعم القوات اللبنانية في عملية الانتشار في الجنوب لبنان وتمديد المساعدة لتاكيد وصول المعونات الإنسانية للمواطنين المدنيين والعودة الطوعية الأمنية للمهجريين انظر الى، موقع الأمم المتحدة https://peacekeeping.un-org

كما ان انسحاب إسرائيل غير كامل من الجنوب اللبناني في أيار 2000، ترك الباب مفتوحا على مصراعيه امام حزب الله، للاحتفاظ بقوته العسكرية.

ومن هنا ان حرب تموز 2006، قد استرعت الاهتمامات على مستوى العالم، مخافة من أي تؤدي زيادة التوتر وتوسيع رقعة الازمة الى صراع إقليمي واسع . وان من بين الدول الشرق الأوسط، [1]صرحت ايران وسوريا واليمن عن مساندتها ودعمها لحزب الله وللمقاومة الوطنية اللبنانية، بينما رات مصر ، الأردن والمملكة العربية السعودية، ان عملية الوعد الصادق مغامرة غير محسوبة، وعمل تصعيدي غير مسؤول ما شجع الكيان الصهيوني على استمرار في حملتها الوحشية في لبنان.[2]

كما انه خلال الحرب، قام الكيان الصهيوني مرتين بمراجعة أهدافها الأولية، ولما تبين لها انه من المستحيل ان يطلق جيش الاحتلال الصهيوني سراح الجنديين الاسيرين، أعلنت عن هدف جديد للحرب وهو تدمير حزب الله. الا ان هذه الحملة العسكرية على لبنان في تموز 2006، برهنت انها فاشلة وغير مثمرة ، فقد استطاع حزب الله ان يهزم الجيش الصهيوني في عقر داره . وبدلا من ان يعتمد الكيان الصهيوني على النجاح العسكري لتحقيق الربح السياسي ، سعت للوصول الى توسل تسوية دولية تسمح لها بوقف الحرب التي لم تربحها ، فكان قرار مجلس الامن الرقم 1701.

من هنا، فان الكيان الصهيوني، تكون قد شنت الحرب بالنيابة عن راعيها الولايات المتحدة الامريكية، بينما كان حزب الله يدافع عن لبنان. فلم تكن الحرب التي شنها الكيان الصهيوني ضد مجموعة ارهابية امرا يمكن استئصاله بسهولة، لكنها كانت حربا ضد الدولة بإمكانها التي توحد شعبها ضد الولايات المتحدة والعدو الصهيوني.

ان فشل تلأبيب في حل الازمة عسكريا ، جعلها تلهث وراء قارب النجاة، أي غرق المجلس الامن الرقم 1701 [3]، والذي دعا الى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان [4].

1- رايق سليم البريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الامريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)** ، المرجع السابق، ص 107.

2- ريام محمد عبد الله، **الشرق الأوسط من منظور القوى الإقليمية كبرى** ، مجلة مدار سياسية، المجلد 1 ، العدد 2 ، سبتمبر 2017، جامعة تكريت، العراق ص 137.

3- **مجلس الامن للأمم المتحدة**، رسالتان متطابقتان مؤرختان 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2006 موجهتان للامين العام رئيس مجلس الامن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

4- **تقرير الشرق الأوسط رقم 57، إسرائيل ،فلسطين ، لبنان : الخروج من الهاوية**، 25 تموز 2006، ص 3.

ومطالبة حزب الله بالوقف الفوري لكل هجماته، ومطالبة الكيان الصهيوني الوقف الفوري لكل عملياتها العسكرية الهجومية، وسحب كل قواتها من جنوب لبنان. كما ودعا القرار الحكومة اللبنانية لنشر قواتها المسلحة في الجنوب بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة(اليونيفيل)، وذلك بالتزامن مع الانسحاب الصهيوني الى ما وراء الخط الأزرق، كما يدعو إسرائيل ولبنان لدعم وقف دائم لإطلاق النار وحل بعيد المدى.

كما تضمن القرار عدة بنود ومطالب أخرى هي:

1- إيجاد منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، تكون خالية من أي مسلحين ومعدات حربية واسلحة، عدا تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوات اليونيفيل.

2- التطبيق الكامل لبنود اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680، بما فيها تجريد كل المجموعات اللبنانية من سلاحها وعدم وجود قوات اجنبية الا بموافقة الحكومة.[1]

3- منع وتوفير الأسلحة والمعدات العسكرية الى لبنان، الا تلك التي تسمح بها الحكومة

4- تسليم الكيان الصهيوني الأمم المتحدة خرائط حقول الألغام التي زرعتها في لبنان.

5- أما في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، يطلب القرار من الأمين العام، ان يقدم المجلس اقتراحات خلال الثلاثين يوما بعد مشاورات مع الفرقاء المعنيين بشان اجراء ترسيم دقيق للحدود اللبنانية.

وبالتالي إن قرار 1701 وفر لإسرائيل ما فشلت بتحقيقه عسكريا، ويجب اعتباره في افضل الأحوال، قرارا تحويليا يوفر أساسا ذا معنى للتقدم الى الامام، واطارا لخلق حقائق سياسية وامنية جديدة في لبنان والمنطقة. ولكن الحرب بد ذاتها، قد خلقت بعض الحقائق الاستراتيجية في لبنان والشرق الأوسط. وعليه فاننا نجد ان حرب تموز هي امتداد للسياسات الإقليمية بوسائل أخرى، اذا حصدت ايران وسوريا بعض من منافع من انتصار حزب الله.[2]

المطلب الثاني: أطماع القوى الدولية والإقليمية في المنطقة

دعمت الإدارة الامريكية استقلال لبنان وسعت الى تحريره من القوات الأجنبية، ولا سيما القوات السورية. ففي الثالث من اذار / مارس 2003، صرح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك

1- **الحرب الإسرائيلية على لبنان ملخص يومي من مصادر العبرية ، اخبار وتصريحات مختارة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 13 ص 4.

[2]تقرير الشرق الأوسط رقم 57، إسرائيل، فلسطين،لبنان الخروج من الهاوية،مرجع السابق،ص 4.

كولن بأول بان هدف الولايات المتحدة هو تمكين لبنان من ان يحكم من قبل أبنائه. بعيدا عن أي وجود عسكري سوري على أراضيه. وضمن هذا السياق قررت الإدارة الامريكية ادماج المصالح اللبنانية في صلب عملية السلام في الشرق الأوسط.

من جهته، استمر الكونغرس الأمريكي في الدفع نحو صياغة سياسة واضحة تجاه لبنان، ما اسفر عن سلسلة من اللقاءات مع قيادات لبنانية تمخضت عنها المصادقة على " قانون محاسبة سوريا " واستعادة السيادة اللبنانية. وعلى الرغم من أن تثير هذه الإجراءات على الاقتصاد السوري كان محدودا، فإنها شكلت منعطفا مهما في تأسيس ساحة للمواجهة الامريكية السورية على الأراضي اللبنانية، توجت لاحقا بصدور قرار مجلس الامن رقم 1559 في 2 أيلول / سبتمبر 2004، برعاية مشتركة من باريس وواشنطن.[1]

وقد جاء الرد اللبناني على القرار 1559 سريعا، اذا صوت البرلمان اللبناني خلال 24 ساعة على تعديل الدستور، بما يسمح بتمديد ولاية الرئيس اميل لحود لمدة ثلاث سنوات وفي هذه الاثناء، جعل من لبنان أولية قصوى ضمن استراتيجيته في " الحرب على الإرهاب ".الا ان اغتيال رفيق الحريري شكل نقطة تحول أدخلت لبنان في دائرة الصراع الإقليمي والدولي.

استغلت إدارة "بوش" حادثة الاغتيال لتصعيد الضغط على سوريا، متهمة إياها بعدم التعاون في منع تسلل الإرهابيين عبر حدودها مع العراق، إضافة الى دعمها لحركتي حماس في غزة وحزب الله في لبنان. وقد جاءت ردة الفعل الامريكية في هذا الاطار على شكل تصعيد دبلوماسي وضغوط سياسية متزايدة على دمشق.[2]

عقب اغتيال الحريري في 14 شباط / فبراير 2005، تبنى مجلس الامن الدولي أربعة قرارات رئيسية ذات صلة مباشرة بالجريمة:

- **القرار الأول:** صدر في 7 نيسان 2005 اذ صوت مجلس الامن على القرار1595، الذي دعا الى انشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة لمساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في شتى نواحي هذا العمل الإرهابي، وتحديد هوية مرتكبيه ومنظميه والمتورطين معهم
- **القرار الثاني:** أصدر مجلس الامن القرار رقم 1636 في 31 تشرين الأول 2005 الذي دعا دمشق الى التعاون مع اللجنة بشكل تام وغير مشروط، كما دعت روسيا والصين

[1] الحرب الإسرائيلية على لبنان ملخص يومي من مصادر العربية ،مرجع السابق ،ص 6.

2- زينه الزين، **السياسات الخارجية للدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف** ، المرجع السابق، ص 124.

القيادة السورية الى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وقد وضعت هذه القضية روسيا في موقف حساس لتوازن مصالحها وضرورة الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة، وصوتت كل من روسيا والصين على جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة بهذه القضية. اما القرارات التي لم يريدوا التصويت عليها فلم يستخدموا فيها حق الفيتو. وقد أعربت ايران عن تضامنها مع سوريا حليفها الأساسي وخصوصا بعد التقرير الأول الذي أصدرته لجنة التحقيق الدولية والذي يشير الى ضلوع سوريا في الحادث.[1]

- **القرار الثالث:** اصدر مجلس الامن القرار 1644 في 15 كانون الأول 2005 الذي أعاد التأكيد على ان اغتيال الحريري هو عمل إرهابي، وتشكل من عليه بالتالي تهديدا لأمن والسلام الدولتين، وطالب القرار أيضا السلطات السورية بان تستجيب دونما ليس أو غموض وبسرعة في المجالات التي يلتمس رئيس اللجنة التعاون فيها. كما اذن المجلس اللجنة بان تقوم بتقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتبكت في لبنان منذ الأول من تشرين الأول 2004، أي منذ محاولة اغتيال مروان حمادة المقرب من الحريري.[2]
- **القرار الرابع:** تبنى مجلس الامن في 30 أيار 2007. القرار رقم 1057 الذي أجاز انشاء محكمة دولية خاصة كمحاكمة المشتبه بيهم والمتورطين في الجريمة اغتيال الحريري. كما منح القرار الحكومة اللبنانية مهمة حتى 10 حيزران 2007، اعلام هيئة الأمم خطيا،على ان الشروط القانونية قد تم جمعها وتوثيقها لفتح نافذة المفعول.

رغم الزخم الدبلوماسي الذي رافق هذه الإجراءات، فان إدارة بوش واجهت نهاية مفاجئة في الشرق الأوسط، فقد وصفت وزيرة الخارجية الامريكية آنذاك، كوندوليزا رايس،" الحرب عام 2006 بين لبنان وكيان الصهيوني بانها تمثل مخاض ولادة شرق أوسط جديد" غير ان نتائجها جاءت معاكسة تماما، وادت الى الحاق ضررا اكبر بالمصالح الامريكية في المنطقة، واصبح

[1] تقرير الشرق الأوسط رقم 57، إسرائيل، فلسطين، لبنان الخروج من الهاوية، مرجع السابق، ص4.
[2] زينه الزين السياسات الخارجية للدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، مرجع السابق، ص125.

فشل إدارة بوش في دمقرطة العراق، ومواجهة تنظيم القاعدة وتوظيف لبنان كركيزة أساسية لسياستها المفرطة في الاعتماد على القوة العسكرية، دلالة على محدودية هذه الاستراتيجية.[1]

وفي هذا السياق، برزت ايران بوصفها احد اهم الفاعلين الإقليميين في الشرق، مدعومة بمقومات استراتيجية تمثلت في كتلتها السكانية الكبيرة، وموقعها الجغرافي الحيوي، وامتدادها الحضاري، ونفوذها المعنوي المتنامي . وقد دفعت هذه العوامل ايران الى تبني مشروع إقليمي واضح المعالم، برز بصورة خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ما جعلها طرفا رئيسيا في معادلات الصراع والنفوذ في المنطقة العربية.

خلاصة الفصل

يبرز هذا الفصل ان الانسحاب القوات السورية من لبنان عام 2005 لم يكن نهاية للتدخل السوري، بل بداية لمرحلة جديدة من الصراع السياسي والاصطفاف الداخلي. فقد أدى هذا الانسحاب الى إعادة تشكيل المشهد السياسي الثنائي، بظهور تحالفات متعارضة، وتفاقم الانقسام الطائفي وتراجع دور الدولة المركزية. كما مثلت حرب تموز 2006 محطة مفصلية في صراع النفوذ الإقليمي، اذا كشفت عن تصدع النظام العربي، وصعود الدور الإيراني في لبنان والمنطقة، ويستنتج من ذلك ان تداعيات الازمة لم تقتصر على الداخل اللبناني او السوري بل امتدت الى البنية الإقليمية بأكملها، واسهمت في اضعاف السيادة الوطنية، وتعزيز دينامية " الصراعات بالوكالة" التي زالت تلقى بظلالها على استقرار الشرق الأوسط حتى اليوم.

[1]– سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 ،107.

خاتمة

خاتمة

لقد سعت هذه الدراسة الى تفكيك وتحليل العلاقة السورية – اللبنانية من خلال مساراتها التاريخية، وتشابكاتها السياسية، وتداخلها مع الحسابات الإقليمية والدولية. ومن خلال تتبع المراحل المختلفة من هذه العلاقة، نبدأ من مرحلة الوصاية السورية، مرورا باتفاق الطائف، ثم اغتيال رفيق الحريري وما تبعه من تحولات، وصولا الى انسحاب القوات السورية وتداعياته، تبين ان هذه العلاقة لم تسر في اطار تقليدي بين الدولتين مستقلتين، بل تميزت بعدم التوازن، وغياب الأطر المؤسسة الثابتة، وبالتأثير خارجي دائم.

لقد كشفت الدراسة عن ان لبنان ظل الساحة صراع لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، حيث تداخل المشروع الإيراني مع الدعم السوري لحزب الله، مقابل مساع المملكة العربية السعودية والدول الغربية من بينهم فرنسا لتفويض هذا النفوذ. كما ان الانقسام اللبناني الداخلي، وتعدد الولاءات الطائفية، اضافت الدولة المركزية وجعلها عرضة للتجاذبات المستمرة.

وفي ظل التحولات البيئة الاقليمية والدولية، يبدو ان أي مقاربة مستقلة للعلاقات السورية – اللبنانية يجب ان تنطلق من مقاربة تعاونية قائمة على الاحترام المتبادل، ليس على التدخل أو التبعية.

- **التوصيات:**

- إعادة هيكلة العلاقات السورية – اللبنانية ضمن اطار قانوني – دبلوماسي واضح يشمل تبادل السفراء، واحترام مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية
- تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بما يدخل المصالح الاقتصادية والأمنية لكلا الطرفين، بعيدا عن أي وصاية او الاحتواء.
- ترسيخ مبدا الحياد الإيجابي للبنان في صراعات المحاور، والعمل على حماية وحدة مؤسساته بعيدا عن الاصطفافات الاقليمية.
- تسوية الملفات العالقة بين البلدين، وفي مقدمتها: ترسيخ الحدود، ملف مزارع شعبا ،والموقوفين اللبنانيين في السجون السورية.

- تعزيز دور المجتمع الدولي والجامعة العربية في مراقبة احترام السيادة اللبنانية ومنع أي تداخلات تعيق مسار الدولة.
- انشاء الية حوار إقليمي نضم لبنان وسوريا ودول الجوا، تهدف الى نزع فتيل الازمات المزمنة، وتحقيق امن جماعي قائم على التوازن لا الهيمنة.
- تشجيع الدراسات المستقبلية التي تناولت أثر التحولات الجيوساسية مثل (التطبيع العربي مع دمشق) على لبنان واستكشاف افاق جديدة للعلاقات الثنائية وفق المعطيات الجديدة.
- اشتراك مراكز الأبحاث والجامعات في وضع رؤية استراتيجية مستقبلية للعلاقات بين البلدين تأخذ بعين الاعتبار تحولات الواقع الإقليمي والدولي.

الملاحق

الملحق الأول:[1]

قانون معاقبة سوريا الذي اقرته الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوروبية .

النفطية السورية المنشأ، أو نقلها، أو الاتجار في صفقات ذات صلة بها. على سبيل المثال، لا يجوز لمصفاة أميركية استيراد النفط الخام السوري أو الوقود المكرر. كذلك، لا يجوز لشركة طاقة أميركية أن تشتري النفط السوري أو تتاجر به، حتى وإن كانت تقصد استخدام النفط في بلد ثالث، كإيطاليا مثلاً.

- ***العقوبات على الحكومة السورية والوزارات/الوكالات في الحكومة السورية:*** تجمّد العقوبات السورية أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة. ويُمنع على الشركات الأميركية بشكل عام مزاولة الأعمال التجارية مع الحكومة السورية أو الكيانات التابعة لها، كما يُمنع هذه الكيانات بشكل عام من الاستفادة من النظام المالي الأميركي. تشمل العقوبات المفروضة على الحكومة السورية عقوبات على وزارات الحكومة السورية والشركات المملوكة من قبل الدولة، كمصرف سوريا المركزي، والوزارات المعنية بالجيش والمخابرات السورية، وشركات النفط المملوكة من قبل الدولة، ومشغلي الموانئ السورية، وغيرها من الشركات والكيانات المملوكة من قبل الدولة أو التابعة لها.
- ***العقوبات المحدّدة الهدف:*** فرضت الولايات المتحدة عقوبات محدّدة الهدف على مجموعة متنوّعة من المسؤولين الحكوميين، والقادة العسكريين، وشركات الأعمال، ورجال الأعمال الموالين للحكومة، والقادة السياسيين، وقادة الميليشيات، وغيرهم من مناصري الرئيس الأسد في سوريا. تشمل الفئات الأساسية للعقوبات المحدّدة الهدف عقوبات ضد:
  - ***مسؤولين حكوميين سوريين:*** فرضت الولايات المتحدة عقوبات محددة الهدف على العديد من المسؤولين الحكوميين السوريين، ومنهم الرئيس الأسد وأبرز معاونيه، ومسؤولين في الجيش والمخابرات، وآخرين معنيّين ببرنامج الأسلحة الكيميائية السورية، وغيرهم من المسؤولين.
  - ***رجال أعمال سوريين وشركات سورية:*** فرضت الولايات المتحدة عقوبات محددة الهدف على العديد من رجال الأعمال السوريين، بمن فيهم سامر فوز، ورامي مخلوف، وأيمن جابر، وجورج حسواني، وآخرين. وتجري العادة أن يشمل هذا النوع من العقوبات أيضاً الشركات التي يملكها أو يسيطر عليها رجال الأعمال هؤلاء.
  - ***قادة سياسيين ومناصرين آخرين للحكومة السورية:*** إلى جانب ذلك، تمّ فرض عقوبات أميركية محدّدة الهدف على مجموعة متنوّعة من المناصرين الآخرين للحكومة السورية، وزعماء الميليشيات الموالين للحكومة. يمكن الاطلاع على قائمة بالأفراد السوريين والشركات والكيانات الخاضعة لعقوبات أميركية محددة الهدف على الرابط التالي: https://sanctionssearch.ofac.treas.gov
- **حظر السفر:** بشكل عام، تُحظّر العقوبات الأميركية على طائرات الخطوط الجوية السورية الطيران إلى الولايات المتحدة. كما يُمنع الأفراد السوريون الخاضعون لعقوبات محددة الهدف من السفر إلى الولايات المتحدة بشكل عام. وبالإضافة إلى حظر السفر هذا، صدر الأمر التنفيذي 13870 في آذار/مارس 2017 ليمنع السوريين (فضلاً عن مواطني عدد من البلدان الأخرى) بشكل عام من الحصول على تأشيرات للدخول إلى الولايات المتحدة، كما منع دخول اللاجئين السوريين إلى الولايات المتحدة. ورغم وجود فئات ضيّقة ومحدّدة من الاستثناءات، يُمنع السوريون بشكل عام من السفر إلى الولايات المتحدة.

[1] العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا ، مركز كارتيل متاح على رابط ، www.cartecenter.orgn

العقوبات الأساسية الأميركية على سوريا

تحدّ العقوبات الأساسية الأميركية من الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وسوريا، كما تقيّد قدرة سوريا على الاستفادة من النظام المالي الأميركي. فضلاً عن ذلك، تفرض هذه العقوبات تجميد أصول الحكومة السورية، وأصول السوريين والشركات السورية في الولايات المتحدة الذين فُرضت عليهم عقوبات فردية، محظّرة على الشركات الأميركية مزاولة الأعمال التجارية معهم. يمكن تقسيم العقوبات الأساسية الأميركية على سوريا إلى تسع فئات أساسية، هي:

- ***حظر تقديم المساعدة الحكومية الرسمية إلى سوريا ومعارضة الولايات المتحدة للدعم الذي تقدّمه المؤسسات المالية الدولية إلى سوريا*:** نتيجة تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، تُحظَّر معظم فئات المساعدات الخارجية المقدّمة إلى الحكومة السورية. فضلاً عن ذلك، يدفع هذا التصنيف الولايات المتحدة إلى معارضة استفادة سوريا من مساعدات مالية من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- ***حظر توريد الأسلحة*:** نتيجة تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، وأحكام قانون محاسبة سوريا لعام 2003، يُعتبر بيع الأسلحة (أي المواد المدرجة على قائمة الذخائر الأميركية)، والعديد من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" التي يمكن استخدامها عسكرياً ومدنياً، محظوراً بشكلٍ عام.
- ***حظر تصدير معظم السلع الأميركية المصدر إلى سوريا*:** نصّ قانون محاسبة سوريا على توجيهات إلى الرئيس الأميركي بحظر معظم الصادرات الأميركية إلى سوريا. يشمل ذلك فرض حظر على إعادة تصدير السلع الأميركية المصدر إلى سوريا عبر بلدان ثالثة: مثلاً، لا يجوز لشركة لبنانية شراء مولّد أميركي الصنع بشكل قانوني، فإعادة تصديره إلى سوريا. كما يشمل الحظر أيضاً حظراً على بيع المعدّات الأجنبية الصنع، إذا كانت هذه المعدّات تتضمّن أكثر من الحدّ الأدنى من القطع الأميركية الصنع. على سبيل المثال، لا يجوز لشركة جرارات ألمانية أن تبيع جراراً ألماني الصنع إلى سوريا، إذا كان هذا الجرار مركّباً من عدد كبير من قطع الغيار الأميركية (مثلاً، محرّك أميركي الصنع)، من دون رخصة. وكان الرئيس جورج و. بوش قد بدأ العمل بهذا الحظر في 2004.

بالرغم من هذا الحظر العام، يجوز لوزارة التجارة الأميركية أن توفّر تراخيص محدّدة إلى شركات فردية لتأذن لها بتصدير معدّات أميركية الصنع معيّنة إلى سوريا: على سبيل المثال، يمكن منح إحدى المنظمات غير الحكومية الأميركية ترخيصاً لتصدير معدّات زراعية أميركية الصنع إلى سوريا لغرض استخدامها في مشاريع محدّدة مدعومة من الحكومة الأميركية.

- ***حظر تصدير الخدمات الأميركية إلى سوريا*:** بشكلٍ عام، تحظّر العقوبات الأميركية على الشركات والأفراد الأميركيين تصدير الخدمات إلى سوريا. على سبيل المثال، لا يمكن للشركات الأميركية توفير خدمات الشحن، والتأمين، أو العديد من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى سوريا.
- ***القيود المالية والاستثمارية*:** يشمل حظر تصدير الخدمات الأميركية إلى سوريا منع المصارف الأميركية من توفير الخدمات المالية/إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بالنسبة إلى المصارف والشركات العاملة في سوريا. ويشمل ذلك حظراً على المعاملات المالية المباشرة بين الولايات المتحدة وسوريا، وحظراً على الشركات والمصارف الأجنبية التي تستخدم النظام المالي الأميركي من أجل تخليص المعاملات ذات الصلة بسوريا: على سبيل المثال، لا يجوز لشركة ألمانية تعمل في سوريا استخدام مصرف مرتبط بالولايات المتحدة لتخليص مدفوعات ذات صلة بسوريا. على أرض الواقع، يصعّب هذا الحظر على الشركات الأجنبية العاملة في سوريا الاستفادة من خدمات المصارف الغربية الكبرى (التي عادةً ما يكون لديها معاملات كبيرة مع الولايات المتحدة) أو استخدام الدولار الأميركي في الأعمال التجارية ذات الصلة بسوريا. فضلاً عن ذلك، تحظّر الولايات المتحدة بشكلٍ عام على الأفراد الأميركيين والشركات الأميركية إجراء استثمارات جديدة في سوريا.
- ***حظر استيراد النفط السوري والتعامل مع النفط السوري*:** تُحظّر العقوبات الأميركية، تحديداً، على الشركات الأميركية استيراد النفط والمنتجات النفطية السورية المصدر إلى الولايات المتحدة، كما تُحظّر عليها التجارة في النفط أو المنتجات

الملحق الثاني :[1]

قانون 1559 الذي نص على خروج القوات الاجنبية وخاصة السورية من لبنان

(باللغة الانجليزية والعربية)

Resolution 1559 (2004)
Adopted by the Security Council at its 5028th meeting, on 2 September 2004

The Security Council,

Recalling all its previous resolutions on Lebanon, in particular resolutions 425 (1978) and 426 (1978) of 19 March 1978, resolution 520 (1982) of 17 September 1982, and resolution 1553 (2004) of 29 July 2004 as well as the statements of its President on the situation in Lebanon, in particular the statement of 18 June 2000 (S/PRST/2000/21),

Reiterating its strong support for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders,

Noting the determination of Lebanon to ensure the withdrawal of all non-Lebanese forces from Lebanon,

Gravely concerned at the continued presence of armed militias in Lebanon, which prevent the Lebanese Government from exercising its full sovereignty over all Lebanese territory,

Reaffirming the importance of the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory,

Mindful of the upcoming Lebanese presidential elections and *underlining* the importance of free and fair elections according to Lebanese constitutional rules devised without foreign interference or influence,

1. *Reaffirms* its call for the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity, and political independence of Lebanon under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon throughout Lebanon;
2. *Calls upon* all remaining foreign forces to withdraw from Lebanon;
3. *Calls for* the disbanding and disarmament of all Lebanese and non-Lebanese militias;
4. *Supports* the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory;
5. *Declares* its support for a free and fair electoral process in Lebanon's upcoming presidential election conducted according to Lebanese constitutional rules devised without foreign interference or influence;

6. *Calls upon* all parties concerned to cooperate fully and urgently with the Security Council for the full implementation of this and all relevant resolutions concerning the restoration of the territorial integrity, full sovereignty, and political independence of Lebanon;
7. *Requests* that the Secretary-General report to the Security Council within thirty days on the implementation by the parties of this resolution and *decides* to remain actively seized of the matter.

[1] مركز الجزيرة الدراسات متاح على رابط ،www.algazeera.net

النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم 1559 (2 أيلول 2004)

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران 425 (1978) و426 (1978) المؤرخان 19 آذار/مارس 1978، والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 أيلول/ سبتمبر 1982، والقرار 1553 (2004) المؤرخ 29 تموز/ يوليه 2004، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 حزيران/ يونيه 2000 (S/PRST/2000/21)،

وإذ يؤكد مجدداً دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً ،

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ***ويؤكد*** أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي،

1. ***يؤكد مجدداً*** مطالبته بالاحترا م التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛
2. ***يطالب*** جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛
3. ***يدعو*** إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

4. ***يؤيد*** بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛
5. ***يعلن*** تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛
6. ***يطالب*** جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي؛
7. ***يطلب*** إلى الأمين العام أن ي وافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار ، ***ويقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق الثالث :[1]

وثيقة اتفاق طائف أي وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وضعت بين الأطراف المتنازعة في حرب الاهلية اللبنانية .

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

١ ـ المبادئ العامة

أ ـ لبنان وطن حر مستقل ، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.
ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها ،كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.
ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.
ه ـ النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.
و ـ النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.
ز ـ الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.
ح ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
ط ـ أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين .فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون ، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.
ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ ـ الإصلاحات السياسية

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها :
١ ـ ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.
٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.
٣ ـ كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.
٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.
٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

[1] مركز الجزيرة للدراسات ، متاح على رابط www.algazeera.net

المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك .

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي :

أ. العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة .

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ م.

ج ـ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته

الملحق الرابع :[1]

التقرير الأممي رقم 23 خاص بسوريا ولبنان

سوريا في عهد بشار (1): التحديات السياسة الخارجية

موجز تنفيذي وتوصيات

منذ انتهاء الحرب العراقية وواشنطن ودمشق، سجينتان لحوار الطرشان. لقد تقلصت سياسة الولايات المتحدة إلى مجرد سلسلة من المطالب والتهديدات. أما السياسة السورية، في وقت ما زال فيه الرئيس بشار الأسد، يصارع من أجل تكوين وتنفيذ استراتيجية منجانسة، فقد كانت قائمة على أساس "للنتظر وترى" بحيث لا تقدم إلا القليل من التنازلات، ومؤهلة باجتياز العاصفة، في الوقت الذي ترفض فيه التنازل عن ما تراه أسلحة ماضية تتعلق في (تأييد حزب الله والجماعات الفلسطينية الراديكالية) ما دام الصراع ضد إسرائيل محتدماً. ولكن، وعلى الرغم من الطريق المسدودة القائمة حالياً، فإن الأوضاع الإقليمية الراهنة تتيح فرصة لجهود دبلوماسية مكثفة بقيادة الولايات المتحدة، من أجل إحياء عملية السلام السورية الإسرائيلية، وبالتالي، إحداث تغييرات مهمة في السياسة السورية.

لقد كان من شأن سقوط النظام البعثي في العراق، والخطوات التي تقوم بها إيران من أجل معالجة القلق الذي أحدثه برنامجها النووي، وقرار ليبيا المفاجئ بالتخلي عن جهودها في ميدان أسلحة الدمار الشامل، والسعي لإقامة علاقات طبيعية مع واشنطن، لا شك بأن هذه العوامل مجتمعة قد رفعت من درجة الضغط على سوريا. ولكن، وما لم يتم حل النزاع السوري الإسرائيلي، وبغض النظر عن مدى التقدم الذي تمثله تلك التطورات، في سبيل إحداث نقلة نوعية في المنطقة، فإن تلك العوامل سوف تظل غير مكتملة وقابلة للانعكاس.

هنالك من يعارضون التعامل الثنائي في البلدين كليهما. كثيرون في الولايات المتحدة يعتقدون بأنه يجب إرغام سوريا على تغيير سلوكها، دون الحاجة إلى مقابلة العمل بالعمل. إنهم يبنون مواقفهم على أساس تجارب الماضي، وينطلقون من ذلك. ويعربون عن خشيتهم من أن التعامل مع سوريا قبل أن تحدث تغييراً جوهرياً في سياساتها، سوف يتيح لقادة سوريا فرصة لالتقاط الأنفاس التي هي في أمس الحاجة إليها ويرغبون في الحصول عليها، وبالتالي يقنعون أنفسهم بأن الولايات المتحدة ليست جادة في اتخاذ توجه جديد.

ومع ذلك، وإذا كانت الإدارات الأمريكية السابقة قد أغمضت عينيها أكثر مما يجب، إزاء سلوكيات سوريا العدائية، فإن الإدارة الحالية تبدي استخفافاً أكثر مما يجب تجاه مصالح سوريا المشروعة. إن سوريا لن تتنازل عن مواقفها التي اعتمدتها منذ أمد طويل، كما أنها لن تتخلى عن دعمها للجماعات التي تقوم بعمليات عسكرية، إلا إذا أقدم الآخرون على اتخاذ خطوات جديدة للاستجابة لمخاوف سوريا الحقيقية ومظالمها.

وعلى الجانب السوري أيضاً، هنالك من لا يشعر بوجوب العجل في التعامل. لقد بلغ القلق أوجه في دمشق، مباشرة بعد انتهاء الأعمال العسكرية الكبرى في العراق، ولكن ذلك القلق أخذ يتناقص عندما أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديات مدركة هناك. وفي الوقت ذاته، بدا أن خارطة الطريق لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد انهارت.

[1]التقرير رقم 23 المجموعة الدولية لمعالجة الازمات الشرق الأوسط ، 11 شباط 2004 ، عمان

التي تقوم بها إيران من أجل معالجة القلق الذي تحدثه برنامجها النووي، وقرار ليبيا المفاجئ بالتخلي عن جهودها في ميدان أسلحة الدمار الشامل، والسعي لإقامة علاقات طبيعية مع واشنطن، لا شك بأن هذه العوامل مجتمعة قد رفعت من درجة الضغط على سوريا. ولكن، وما لم يتم حل النزاع السوري الإسرائيلي، وبغض النظر عن مدى التقدم الذي تمثله تلك التطورات، في سبيل إحداث نقلة نوعية في المنطقة، فإن تلك العوامل سوف تظل غير مكتملة وقابلة للانعكاس.

على اتخاذ خطوات جديدة للاستجابة لمخاوف سوريا الحقيقية وتظلماتها.

وعلى الجانب السوري أيضاً، هناك من لا يشعر بوجوب التعجل في التعامل. لقد بلغ القلق أوجه في دمشق، مباشرة بعد انتهاء الأعمال العسكرية الكبرى في العراق، ولكن ذلك القلق أخذ يتناقص عندما أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديات مدركة هناك. وفي الوقت ذاته، بدا أن خارطة الطريق لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد انهارت.

ومع أن إمكانية إقدام الولايات المتحدة على عمل عسكري قد تراجعت، فإن القادة السوريين يرتكبون خطأ، إذا ما قللوا من عمق التغييرات التي طرأت على نظرة واشنطن إلى الأحداث. إن التركيز على محاربة الإرهاب، والشك في الأنظمة التي ينظر إليها على أنها على الجانب الخطأ في ذلك الحرب، لن يضعف بمرور الزمن أو بنتيجة تقديم مبادرات شكلية. إن توجه سوريا نحو الاستجابة إلى الضغوط الأمريكية خطوة خطوة، قد فشل في إرضاء الإدارة الأمريكية، كما أنه اقنع واشنطن بأن الضغط يمكن أن يحدث أثراً.

وفي غضون ذلك، تظل سوريا بالقابلية، مجرد خطوة واحدة فقط، بعيداً عن عمل عسكري إسرائيلي كبير إذا ما وقع هجوم انتحاري واحد، تبنته جماعات فلسطينية مقيمة في سوريا.

هناك توجه مختلف آخر، من شأنه تلبية جوهر الحاجات والمطالب الأمريكية والسورية والإسرائيلية. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الحاجة الأساسية هي إحداث قطيعة لا رجعة فيها مع أية ارتباطات قائمة بين سوريا من جهة، والمنظمات المنغمسة في الإرهاب من جهة أخرى؛ كذلك، تعاون سوريا في إعادة الاستقرار للعراق. بالنسبة إلى سوريا، فإن الحاجة الأساسية هي استعادة الأراضي التي خسرتها عام 1967، بالإضافة إلى خطوات لإعادة بناء اقتصادها. بالنسبة لإسرائيل، التطبيع مع بلد عربي رئيسي، وتحقيق انخفاض جوهري على الأقل، في أخطار الإرهاب. وبالنظر إلى الشكوك المتبادلة، فإن من الضروري البدء في هذه العملية عن طريق خطوات بناء الثقة. ولكن، يتوجب على جميع الفرقاء منذ البداية الموافقة على شمولية البرنامج النهائي.

إن خطأ مباشراً وعلى مستوى عال بين واشنطن ودمشق، هو بشكل واضح الأسلوب المفضل. وإذا لم يكن مثل هذا الأسلوب ممكناً في هذه الآونة، فإن بلداناً أخرى - فرنسا والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، يجب أن تستخدما علاقاتهما، لإقناع قادة سوريا بوضع برنامج حزمة متكاملة من الخطوات المتتالية والمتبادلة، يتم تقديمها إلى الولايات المتحدة. وفي نهاية المطاف، يتوجب أن يكون الهدف لدى الرئيس بشار، هو التوصل مع الولايات المتحدة، إلى حقائق استراتيجية مختلفة في المنطقة.

هذا التقرير يحلل العلاقات الأمريكية – السورية، ويوضح معالم استراتيجية شاملة، من شأنها تلبية مصالح الولايات المتحدة وسوريا وإسرائيل سواء بسواء، كما يحدد الخطوات التي يتوجب على كل جانب اتخاذها. إن هذا التقرير ينشر متزامناً مع تقرير آخر يعالج التحديات التي تواجه سوريا على الساحة الداخلية[1]. الموضوعات متداخلان. إن توافقاً وطنياً أقوى على الساحة الداخلية، بما في ذلك تجديد الشرعية السياسية لقيادتها، سوف يمكن سوريا من أداء دور أكثر فعالية وأكثر ثقة على الساحة الإقليمية. من الناحية المقابلة، فإن ما يحدث على الساحة الدولية، سوف يؤثر على مكانة بشار الداخلية، ومقدرته على تمرير الإصلاحات.

توصـ . . . . . ـيات

خطوات أولية لبناء الثقة

بالنسبة لسوريا:

1. الضغط على حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما من الجماعات الفلسطينية الراديكالية، للموافقة على وقف إطلاق النار.
2. الاستمرار في ممارسة الضغط على حزب الله بغية الإبقاء على الهدوء على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، عدم مساعدة حزب الله في الحصول على أسلحة (وبالأخص الصواريخ البعيدة المدى) التي يمكن استخدامها لتوسيع دائرة الصراع. وتشجيع الحكومة اللبنانية على نشر جيشها على امتداد الجنوب اللبناني، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425 وما تلاه من قرارات.
3. العمل للوصول إلى الرأي العام الإسرائيلي عن طريق إصدار البيانات، وكذلك بتقديم معلومات عن جنود إسرائيليين فقدوا في العمليات العسكرية، وإعادة رفات "إيلي كوهين"، ودعوة شخصيات عامة لزيارة سوريا.
4. أن يتم تحويل جميع المبالغ إلى العراق التي لا توجد مطالبات عليها من قبل سوريا، وعلى الأقل، جزء

(1) تقرير ICG رقم 24، *سوريا في عهد بشار (2): تحديات السياسة الداخلية*، 11 شباط 2004 .

الملحق الخامس :[1]

العربية السعودية وإيران وكليهما، بسبب ولوغها، إلى جانب إيران في حربها ضد العراق، ودون استعداء دول الخليج العربي التي وقفت إلى جانب بغداد. وقد حافظت على علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، ونفوذ على واشنطن في لبنان، ورغم ذلك. حافظت على علاقاتها مع الولايات المتحدة

[3] راجع E. Zisser، *Syria in Transition: Assad's Legacy* (لندن 2001)، الصفحات 67- 152. للحصول على خلفية عامة أوسع حول تاريخ النظام البعثي في سوريا، راجع تقرير ICG، *سورية في عهد بشار (2)*، في المرجع المشار إليه.

عام 1996.

[3] راجع G. Gambill، "The Amercian-Syrian Crisis and the End of Constructive Engagement"، *Middle East Intelligence Bulletin* (www.meib.org/articles/0304_sl.htm) نيسان 2003.

[4] علق رياض الترك، وهو أحد أشهر المعارضين للنظام البعثي، قائلاً : "لقد قام حافظ الأسد بتقديم المساعدة للأميركيين بخلات طرق هامة: لقد ساهم في عزلة العراق، وساعد على استقرار لبنان من خلال التواجد الأمني والعسكري السوري، وعمل على تهدئة الصراع الإسرائيلي - السوري في الجولان". المقابلة التي أجرتها ICG، بتاريخ 22 نيسان 2003. لقد كانت الدبلوماسية السورية مصحوبة أحياناً بقمع في الداخل. راجع تقرير ICG، *سورية في عهد بشار (2)*، في المرجع المشار إليه.

استؤنفت المفاوضات الرسمية بعد انتخاب أيهود باراك رئيساً للوزارة الإسرائيلية. وبدا الرئيس الأسد، في تقييم المفاوضين الأمريكيين في ذلك الوقت، أكثر اهتماماً من أي وقت مضى، في الوصول إلى اتفاق قبل أن يتفرغ لمعالجة من يخلفه في الحكم. وخلافاً لما عرف عنه، فقد وافق على إجراء محادثات سياسية على مستوى عال، بدون الحصول على التزام إسرائيلي مسبق. وقد عقدت تلك المحادثات في شيبردزتاون، في الولايات المتحدة في كانون الثاني عام 2000. ووفق ما ذكره المفاوضون الأمريكيون، فقد أظهر السوريون مرونة غير عادية حول عدد من القضايا، بما في ذلك الترتيبات الأمنية، وإقامة علاقات سلام طبيعية. ولكن، ما لبث أن تبين على وجه السرعة، بأن باراك لم يحضر وفي ذهنه الوصول إلى اتفاق. لقد أذعنه استفتاءات الرأي العام التي أظهرت معارضة داخلية عريضة لانسحاب كامل من الجولان، وتخوفاً من أن يظهر مندفعاً أكثر مما يجب، فإنه أحجم عن تقديم تنازلات متقابلة. وبالنسبة للقضية الأساس، ألا وهي الانسحاب، فقد رفض الالتزام بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران 1967، وهو مطلب سوري ثابت. وقد غادر السوريون المفاوضات تنتابهم مشاعر الغضب والخيانة. وفي رأي عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين، شكلت شيبردزتاون نقطة تحول وفرصة حقيقية ضائعة[5].

وبعد عدة شهور، أقنع باراك الرئيس كلينتون بأداء جهد أخير متضمناً المقترح الإسرائيلي. وقد أبلغ كلينتون الأسد بأن في حوزته اقتراحاً مغرياً، اجتمع على إثره الرئيسان في جنيف في 26 آذار 2000. وبموجب ذلك الاقتراح، فإن إسرائيل لن تنسحب كلياً من مرتفعات الجولان، وإنما تحتفظ بشريط من الأرض إلى الشرق من الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، والذي كان تحت السيادة السورية حتى 4 حزيران 1967 (بل لقد كانت تحت السيادة السورية حتى بموجب معاهدة ترسيم الحدود الدولية لعام 1923). وبالمقابل، كان باراك مستعداً لتبادل أراضي أوسع إلى الجنوب الشرقي من البحيرة. كان من شأن هذا الاقتراح التخلي عن مطلب سوري جوهري، إذ إن سوريا بموجبه لن تمارس السيادة على الأراضي الواقعة على شاطئ البحيرة. وقبل أن يكمل كلينتون تقديم الاقتراح، كان واضحاً بأنه لن يؤدي أية نتيجة. وقد رفض كلينتون يومها الدخول في محادثات ذات محتوى، أو أن يقدم أية اقتراحات مقابلة، واكتفى بالقول: "إن باراك لا يريد السلام"[6].

ب- تكشف العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا:

لقد ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، على أمد طويل، علاقات معقدة. لقد ظلت سوريا الدولة الوحيدة التي حددتها واشنطن كدولة راعية للإرهاب، ومع ذلك ظلت ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية عادية. ويشن المسؤولون السوريون، وكذلك الصحافة التي تسيطر عليها الدولة، هجمات عنيفة ضد سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها تمارس أعمالاً تعتبرها واشنطن أعمالاً عدائية، في الوقت ذاته الذي تسعى فيه سوريا إلى تحسين العلاقات الثنائية بينها وبين الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هبات نفح بين الفينة والفينة، فإن هذا الميزان العجيب قد ظل متماسكاً على امتداد عقود، نتيجة إدراك متبادل بضرورة الحفاظ عليه.

لقد كانت واشنطن على أمد طويل، مقتنعة بأن مفتاح الاستقرار الإقليمي يكمن في صفقة سلام بين إسرائيل والعرب، وأن التوصل إلى مثل تلك الصفقة هو مصلحة قومية ذات أولوية قصوى، وأنه تبعاً لذلك، فإن الهموم الأخرى مثل محاصرة سوريا للجماعات النشطة، يمكن أن تأخذ مقعداً خلفياً، في الوقت الذي تبذل فيه المساعي لإقناع القادة السوريين بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل[7]. كان يعتقد بأن حل النزاع السوري

[5] راجع تقرير ICG رقم 4، *نهاية صراع الشرق الأوسط 3: إسرائيل، سوريا ولبنان - كيف سيبدو تسويات سلمية شاملة*، 16 تموز 2002، الصفحات 4-5 . المقابلات التي أجرتها ICG مع مسؤولين أمريكيين سابقين، حزيران 2002 . Dennis Ross, Robert Pelletreau, Charles Enderlin، في المرجع المشار إليه صفحة 151 .

[6] كما شرح Martin Indyk، سكرتير الدولة المساعد السابق لشؤون الشرق الأدنى في إدارة كلينتون: "ماذا كان علينا أن نفعل حول الحقيقة القائلة بأن سوريا ترعى المنظمات الإرهابية التي كانت تعارض عملية السلام مع إسرائيل؟ حسناً، لقد تم الافتراض بأن عملية السلام كانت تعالج الموضوع الذي سنعمل فيه هذه المشكلة. وأنه بمجرد صنع السلام، وبمجرد تهدئة الصفقة، سيقوم السوريون بإغلاق مكاتب المنظمات الإرهابية ... علاوة على ذلك، قال

[1]التقرير رقم 28 حول الشرق الأوسط – 5 كانون الأول (ديسمبر) ، لبنان معالجة عاصفة تتجمع ،،2005.

الملحق السادس [1]

التقرير الأممي رقم 48 الخاص بلبنان وسوريا

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

تقرير الشرق الأوسط رقم 48 — 5 كانون الأول (ديسمبر) 2005

لبنان: معالجة عاصفة تتجمع

1. نظام بين القديم والحديث

لقد أطلق اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 شباط (فبراير) 2005 – والذي سبقه القرار الخاص بتمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود – ردود فعل متسلسلة من الأحداث المحلية والإقليمية والتي بدأت بالانسحاب السريع للقوات السورية وتبعها الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. كما أعقبها تقرير الأمم المتحدة الذي أتجه الناب العام الألماني ديتلف ميليس حول عملية الاغتيال، والذي ما زال مستمراً حتى الآن. لقد كانت مفاجأة الرحيل السوري دون ريب نجاحاً للمتظاهرين الذين تدفقوا على شوارع بيروت في 14 آذار (مارس) ولأعضاء المجتمع الدولي – وعلى رأسهم الولايات المتحدة وفرنسا– الذين كانوا يحثون على ذلك. وبالرغم من ذلك، ومن الناحية الظاهرية المتناقضة، فقد ترك ذلك البلاد أيضاً وقتاً ضيقاً لإجراء انتقال منظم ومستقر، ناهيك عن التعامل مع التوترات الطائفية الأساسية التي عمل الوجود السوري في الوقت ذاته على المناورة فيها والإبقاء عليها مستقرة. "لقد انهار نظام قديم وهنالك نظام جديد ما زال لم يولد"[P(T1T)]. أو، كما شرح نائب برلماني ذو نفوذ "لقد انتقلنا إلى بيت جديد. ولكن لا أحد يعرف من سيحصل على أي غرف. الجميع يريدون الحصول على أفضل غرفة، وقد أدى ذلك إلى شجار طائفي. علينا أن نجد طريقة لتقسيم البيت الذي يتسع للجميع"[P(T2T)].

في هذه الأثناء غير المألوفة، تقوم بعض المجموعات بالمناورة للحصول على مراكز ونفوذ مستخدمة فاعلين أجانب كما يتم استخدامها من قبلهم أيضاً. علماً أن أكثر المجموعات صلة بذلك توصف بالولاء الطائفي بدلاً من المنطق الأيديولوجي أو السياسي.

أ. تهيئة مسرح العمليات: المنافسة الانتخابية

إن لبنان بلد ممزق بشدة من خلال الخطوط القبلية والعائلية والطائفية والإقليمية والاجتماعية[P(T3T)]. وهو لا يزال يحمل آثار جروح حرب أهلية طويلة ودامية، ولا تزال سياساتها تعيش إيقاع اتفاق الطائف[P(T4T)]. ويتم توزيع الساحة والمناصب ومقاعد البرلمان جميعها طبقاً لمعايير طائفية محددة، والتي كثيراً ما تتناقض مع الحقائق الديموغرافية. وبالرغم من أن هذه المعادلة قد ساعدت على الاحتفاظ بهدوء نسبي لعدة عقود عن عقد من الزمن، إلا أنها هشة وتقوم بتغطية الكسور الأساسية بدلاً من تسويتها. وفي حين أن العديدين في لبنان، وحتى أكثر من ذلك في الخارج، تحركوا بسرعة للاستيلاء على المظاهرات الطائفية المتقاطعة والحاشدة في أعقاب اغتيال الحريري كدليل على الانقسامات المختلفة –البعثراطيون ضد اللابعثراطيين، والموالون لسوريا ضد المناوئين لسوريا– فقد كانوا يتعايشون بصعوبة مع انقسامات مستمرة من نوع آخر، كما أظهرت انتخابات أيار ويونيو 2005.

[P(T1F)] مقابلة كرايسز جروب مع جورج ناصيف، صحيفة النهار، بيروت، 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2005.

[P(T2F)] مقابلة كرايسز جروب مع عضو البرلمان سمير فرنجية، 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2005. لقد كان سمير فرنجية عضواً بارزاً في جماعة قرنة شهوان للسياسيين المعارضة والتي تم تشكيلها في نيسان (أبريل) لمقاومة الوجود العسكري السوري في لبنان.

[P(T3F)] تقرير ICG رقم 39 حول الشرق الأوسط، سوريا بعد لبنان، ولبنان بعد سوريا، 12 نيسان (أبريل) 2005.

[P(T4F)] إن اتفاق الطائف الذي تم تنظيمه بعناية الطائف السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1989، قد وضع حداً لحرب أهلية لبنانية دامت 15 عاماً، حيث نقل السلطة من رئيس الجمهورية المارونى ومنحها لمجلس وزراء موزع بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. وبالرغم من أنه أدى إلى وقف القضاء على الطائفية في البلاد، إلا أنه أرجأ ذلك إلى مستقبل بعيد.

---

[1] تقرير رقم 48، حول الشرق الأوسط، 5 كانون الأول (ديسمبر) لبنان معالجة العاصفة تتجمع، 2004 ،عمان .

مواطنين من بلد آخر.

في تموز (يوليو) 2005.

6. إصلاح النظام القضائي من خلال تحويل مجلس القضاء الأعلى إلى هيئة رقابية مستقلة، وتمكين وحدة التفتيش القضائي من التحقيق في مزاعم الفساد وسنهكي النظام وإعلان نتائج التحقيق، وجعل اختصاص المحاكم العسكرية مقتصراً على العسكريين وقوات الأمن.

إلى الحكومة السورية:

7. التعاون مع التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة حول اغتيال الحريري وإيقاف أيّ تدخل غير ملائم في الشؤون اللبنانية، كتسليح واستخدام الجماعات الموالية كتهديد الخصوم السياسيين.

8. إقامة علاقات دبلوماسية عادية مع لبنان، بما في ذلك تبادل السفارات، وإطلاق سراح السجناء اللبنانيين والتعاون مع الحكومة اللبنانية وجماعات حقوق الإنسان للتعرف على جميع الأشخاص اللبنانيين المفقودين.

9. ضمان عبور سلس عند الحدود مع لبنان وتشديد الضوابط على التهريب وإجراء محادثات حول ترسيم الحدود.

إلى الأمم المتحدة:

10. الاستمرار في دعم التحقيق الذي يجريه ميليس، وعند الطلب، المساعدة في إجراء محاكمة محتملة من قبل محكمة لبنانية في بلد ثالث.

11. التعامل بحذر مع النصّ الوارد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 بخصوص نزع سلاح الميليشيات، مع التأكيد على مسؤولية لبنان في الاتفاق داخلياً على وضع حزب الله.

12. تقديم المساعدة لإصلاح الحكمانية (الحاكمية) اللبنانية.

إلى الحكومة الإسرائيلية:

13. الإحجام عن التدخل في الشؤون اللبنانية، بما في ذلك من خلال التصريحات، والتوقف عن أية اختراقات لمجاله الجوي ومياهه الإقليمية وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 425.

إلى حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

14. الامتناع عن الضغط المفرط على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، مع الاحتفاظ بالموقف المتمثل في وجوب تسوية وضع الحركة من قبل اللبنانيين.

15. ممارسة الضغط، وعلى الخصوص من خلال الحكومة اللبنانية وتوجيه تحذيرات إلى سوريا وإيران، لوضع حدّ لهجمات حزب الله والانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي والمياه الإقليمية اللبنانية بمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي استخدام الاتصالات مع حزب الله للتشجيع على دمجه بشكل كامل في النظام السياسي.

إلى المانحين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة:

16. القيام بتشجيع وتقديم المساعدة في عملية الإصلاح، من خلال جعل إنفاق المساعدات المالية تدريجياً ومشروطاً بالتنفيذ الواضح لصفقة إصلاحات شاملة، ومن خلال التقييم الدوري لتنفيذ الإصلاحات، وتحديد الاختناقات المعوقة وإعلان النتائج النهائية.

عمان/بروكسل 5 كانون الأول (ديسمبر) 2005

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر :

الكتب

1- نعيم قاسم، حزب الله المنهج – تجربة – مستقبل(لبنان ومقاومته في المواجهة) ط 7، دار الحجمة البيضاء، 2010.

التقارير

1-تقارير الشرق الأوسط رقم 23، سوريا عهد بشار(1) التحديات السياسية الخارجية.

2-تقارير الشرق الأوسط رقم 39، سوريا بعد لبنان 12 نيسان ابريل 2005.

3-تقارير الشرق الأوسط رقم 48،البيان معالجة عاصفة تتجمع حول الشرق الأوسط كانون الأول ديسمبر 2005.

4-تقارير الشرق الأوسط رقم 69،حزب الله والازمة اللبنانية10تشرين الأول اكتوبر 2007.

5-تقارير الشرق الأوسط رقم57،إسرائيل، فلسطين،لبنان الخروج من الهاوية،25 تموز 2006.

ثانيا المراجع :

مراجع باللغة العربية:

1- إسكندر مروان، رفيق الحريري وقدر لبنان ، دار الساقي، لبنان 2007.

2- شريف سعد الله، مسار العلاقات السياسية بين السعودية وسورية بعد 1970، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو 2023.

3- شعبان بثينة، عشرة أعوام من حافظ الأسد 2000/1990، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2005، بيت النهضة، لبنان.

4- صلاح خلف أبو اياد، فلسطين بلا هوية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1996.

5- صياغة حازم، سوريا ولبنان واصول العلاقات وافاقوها، سلسلة محاضرات امارات، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية.

6-عرفات عبد الخبير الرميمة، الصراع العربي الإسرائيلي، جذوره وافاقه.

7- عزت السيد احمد، لبنان والمشروع الأمريكي (قراءة في الازمة اللبنانية وتداعياتها) ط 1، دار نانا للنشر، بيروت .

8- عماد الفطور، سياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب، دار الفرابي، بيروت لبنان.

9- فطيش نواف، الامن الوطني وإدارة الازمات، ط 2009، دار الراية، عمان الأردن.

10- فواز الطربلسي، تاريخ لبنان الحديث من الامارات الى اتفاق الطائف، ط 1 دار الرياض.

11- كميل حبيب، لبنان الهدنة بين الحربين، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 1، لبنان2014

12- محمد حسين بري، الخديعة يوم اغالت الفوضى الخلاقة رفيق الحريري، دار الأمي.

13- مهند الحاج علي، أي علاقات امس واليوم بين حزب الله وسورية ؟، مركز كارنغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي سلام الدولي، بيروت.

14- يوسف نصر الله، الحرب النفسية قراءات في استراتيجيات حزب الله، دار الفرابي، بيروت لبنان.

ثالثا المجالات:

1- إبراهيم خليل الهبيطي، الازمة السورية اللبنانية وابعادها الإقليمية والدولية 2006/2005، مجلة دراسات الإقليمية، العدد 6 كانون الثاني 2007.

2- بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في ظل الازمة السورية: الأهداف والمظاهر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 2،2021.

3- جراد سارة عبد الكاظم، العلاقات السورية- اللبنانية بعد عام 2011، مجلة الدراسات دولية، العدد 69، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

4- حتحاتي محمد، المحكمة الخاصة بلبنان محاكمة دولية، نصوص وطنية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11 العدد 20، جامعة الجلفة الجزائر.

5- حشود نور الدين، جيوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة، دراسة التحولات أدوات الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري، مجلة دفاتر سياسية والقانون، العدد 16 جانفي 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

6- حشود نور الدين، الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد الحرب الباردة من النفوذ إلى الهيمنة 2012/1990، مجلة الدفاتر السياسية القانونية، العدد 9 جوان 2013.

7- حشود نور الدين، جوبوليتيك الازمة السورية بعد الثورة دراسة التحولات أدوار الفاعلين الاقليمين في مسرح الصراع السوري، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، العدد 16 جانفي 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8- الحص سليم، الخارطة السياسية العربية من منظور لبناني، مجلة مستقبل العربي، العدد 338 نيسان 2007 سنة 29، مركز الدراسات وحدة العربية.

9-شفيق المصري، إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث، مجلة الدفاع الوطني، العدد56،نيسان2006.

10- رفل حسين النجم، عباس طرد سبات، خصائص القوة جيوبوليتيك للجمهورية العربية السورية، كلية التربية الإنسانية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 42 شباط2019، جامعة بابل.

11- سيف علام رابحة، لبنان، ماذا بعد افلاس الصيغة، ملف العدد الازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية وإقليمية.

12- شنوف صهيب، الشرق الأوسط وصراع المحاور، مجلة القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03، جامعة وادي الجزائر.

13- شومان توفيق، الابعاد الدولية الى انهيارات اللبنانية، ملف العدد الازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية وإقليمية.

14- عامر كامل احمد، العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35.

15- عباس فاضل نادية، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات دولية، العدد 74.

16- عسيري ناصر، التدخل الإيراني في الشأن العربي واثره على موازنة القوى الإقليمية، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الأمير الحسين بن عبد الله للدراسات الدولية، جامعة الأردنية عمان.

17- علي حسين بالكير، حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني (علاقة والدور)، ملف العدد الازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية وإقليمية.

18- عمر ايمن، الازمة اللبنانية في ابعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، ملف العدد الازمة اللبنانية، مجلة افاق عربية وإقليمية.

19- العميد الياس فرحات، البعد العربي للازمة، مجلة افاق عربية وإقليمية، ملف العدد للازمة اللبنانية.

20- فرحات الياس، البعد العربي للازمة اللبنانية، مجلة افاق العربية الإقليمية، العدد 9، 2021.

21- قبلان مروان، الثورة والصراع على سورية (تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية)، مجلة سياسات عربية، بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 18 كانون ثاني، 2016.

22- كاظم علي مراد، عدم استقرار النظام السياسي في لبنان بعد 2005 وابعاده الداخلية والإقليمية، مجلة اكيل للدراسات الإنسانية، العدد 7 أيلول 2021، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء.

23- محمد عبدالله ريام، الشرق الأوسط من منظور القوى الاقليمية كبرى، مجلة مدار سياسية، المجلد 1، العدد 2 سبتمبر 2017، جامعة تكريت العراق.

24- منى العلمي، التورط العسكري لحزب الله في سوريا ودوره الإقليمي الاوسع، مركز الملك فيصل للبحوث ودراسات الإسلامية، دراسات مارس 2017.

25- ناصوري احمد، ياسر سمرة، التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان اهم ملامحها وانماطها، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37 العدد2، 2015.

مراجع باللغة الأجنبية:

1- Zee v Schiff, Israel s war with Iran, (Foreign Affairs: Nov_Dec, 2006)pp 23-24.

رابعا: الرسائل الجامعية:

أولا الدكتوراه:

1- سعود العود، النفوذ الرشدي، العلاقات السعودية اللبنانية خلال فترة (1975-2014) دراسة تاريخية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تاريخ جامعة مؤتة 2015-2016.

ثانيا الماجستير:

1- البريرات سليم رايق، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكي (الأهداف والأدوات والمعيقات) رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية كلية علوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

2- سلام سفاف، دور ايران الإقليمي في المشرق العربي (سورية لبنان) رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2005.

3- شلبي سعد شاك، التحديات الأمنية السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009/2008.

4- غلاوي منال احمد إبراهيم، السياسة الخارجية الامريكية تجاه سوريا بعد احداث 1سبتمبر 2001، رسالة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ، جامعة برزيت، 2007.

5- موسى نجلاء أبو الحصين، المتغيرات السياسية الإقليمية واثارها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005-2013) مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازه، غزة.

سادسا: المواقع:

1- الذهبي جنى، انتخابات الرئاسية رحلة في تاريخ لبنان السياسي منذ الاستقلال، موقع الجزيرة، 2 جانفي 2020، متاح على رابط: https://aja.ws/wrnwh6

2- الدلاتي يمان، مسار العقوبات الامريكية على سوريا: 46 عاما من التحولات قب الاعفاءات، 7 يناير 2005 متاح على رابط:

https://www.noonpost.com/284269/

3- المصري شفيق، لبنان وسوريا مطلبان بالتحرك لتطويق الأهداف الامريكية " الإسرائيلية" قرار 1559 قراءة في قانونية وسياسية، وحدة الدراسات الخليج، دار الخليج، 20 2005/09/05، متاح على رابط:

https://tinyurl.com/3ncpf4f2

4- العزي غسان، تداعيات الازمة السورية على مستقبل حزب الله، تقارير 11 يوليو/ تموز 2012، مركز الجزيرة للدراسات متاح على رابط:

https://tinyurl.com/ystr9udd

5- الكامل أسماء: هل سيعود لبنان تحت حكم الأسد مرة أخرى ؟، عن جريدة لوموند، 8 ماي 2023 متاح على رابط:

https://tinyurl.com/4x38xakz

6- بطرس جويل، العلاقات اللبنانية السورية بعد الانسحاب متاح على رابط:

https://tinyurl.com/bdcvcayz

7- بطرس جويل، تاريخ العلاقات اللبنانية السورية... قصة هيمنة طويلة عنوانها " الوصاية" 21 فبراير 2025 متاح على رابط:

https://tinyurl.com/5yh9bce6

8- تمار جمال الدين، ابراز الاحداث التي مر بها لبنان منذ اغتيال الحريري،جريدة الشرق الأوسط، 13 فبراير 2018 متاح على رابط:

https://tinyurl.com/yzy4nepa

9- الجزيرة نت، ثورة الأرز 14اذار ... الانتفاضة التي انهت 30 عاما من الوجود السوري في لبنان، 2024/03/22، متاح على رابط:

www.algazeera.net

10- حقار باسل، العقوبات على سوريا فاعليتها وتبعاتها واليات الاتفاق عليها، 2024/9/4اخر تحديث 2024/9/6 متاح على الرابط:

https://aja.ws/nbwme5

11- ريشار لابيفيير، القصة السورية للقرار 1559، الخميس 14 شباط 2008 متاح على رابط:

https://links.al-akhbar.com/ijX

12- داود خير الله، الغباوة الوطنية، اضمن حلفاء إسرائيل، القرار 1559، المحكمة واشياء أخرى، 4 تشرين الثاني 2010 متاح على رابط:

https://links.al-akhbar.com/QKv

13- نديم قطيش 1559...ما اصعب الرجوع اليه، صحيفة الشرق الأوسط، 2017/11/28 متاح على رابط:

https://tinyurl.com/59cpp5d3

14- واشنطن تسحب سفيرتها وتلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق الاخبار، 2017/11/16 متاح على رابط:

https://aja.me/ezcp7

15- محمد ماضي، قانون محاسبة سوريا، منشور بتاريخ 26 أكتوبر 2003 - 14:32، متاح على الرابط:

https://tinyurl.com/ytn4nv4t

16- نص وفاق الوطني اللبناني (إتفاق الطائف) 1989 متاح على رابط:

https//www.alaraby.com

17- نص اتفاق الطائف اللبناني، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على رابط:

https://aja.me/fn8eh

الملخص

تناولت هذه الدراسة العلاقات السورية اللبنانية خلال الفترة من 1990 إلى 2006، مركزة على التدخل السوري في لبنان منذ الحرب الأهلية وحتى انسحاب القوات السورية بعد إغتيال رفيق الحريري. وقد تم تحليل السياق التاريخي والسياسي للعلاقة بين البلدين، مرورا باتفاق الطائف وبروز الهيمنة السورية وانتهاء بالأزمة السياسية التي فجرها الاغتيال عام 2005، استعرضت الدراسة أيضا الابعاد الإقليمية والدولية للأزمة متناولة دور ايران وحزب الله من جهة، والمواقف الخلجية والدولية من جهة أخرى خصوصا السياسة الامريكية والفرنسية ،توصلت الدراسة إلى ان العلاقة بين سوريا ولبنان لم تكن تفاعلا ثنائيا فقط، بل عكست تعقيدات التوازنات الإقليمية والصراع الدولي ماجعل لبنان ساحة لصراع المحاور ومكن الفاعلين الخارجين من التاثير في استقراره السياسي.

SUMMARY

This study examines Syrian-Lebanese relations from1990 to 2006, focusing on Syria's intervention in Lebanon, beginning with the civil war and ending with the withdrawal of Syrian forces following the assassination of R a fi k Hariri. It analyzes the historical and political context of bilateral relations, particularly the impact of the taif Agreement, the rise of Syrian hegemony, and the political crisis triggered in 2005. The study also explores the political crisis, highlighting the roles of l ran and Hezbollah, alongside Gulf countries and major powers such as the United States and France. The findings show that Syrian- Lebanese relations were shaped not only by internal dynamics but also by broader geopolitical struggles, turning Lebanon into an arena of competing regional and international agendas.